الاستيطان الصهيوني في الضفة في ظل حكومة اليمين المتطرّفة:

قراءة سياساتيّة في التفاهمات بين أحزاب الائتلاف الحكومي

مركز رؤية للتنمية السياسية

الاستيطان الصهيوني في الضفة في ظل حكومة اليمين المتطرّفة:
قراءة سياساتيّة في التفاهمات بين أحزاب الائتلاف الحكومي

إعداد:

فراس علي القواسمي

Doi:

10.5281/zenodo.7993304

تاريخ النشر:2023/6

جميع الحقوق محفوظة ©

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية إلى أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح، بالإضافة إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، ونبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية، لاسيما الشعب الفلسطيني.

يهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية على تطوير مهاراتها وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، كما يسعى إلى تنمية المهارات السياسية لدى الشباب، وفهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

ملخّص

تعد الحكومة الإسرائيليّة الحاليّة السابعة والثلاثون، الأكثر تطرّفًا في تاريخ دولة الاحتلال. وقد كان ملف الاستيطان من أبرز التفاهمات التي تم الاتفاق عليها بين الأحزاب المشكلة للحكومة قبل بدء أعمالها. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التفاهمات الخاصة بالاستيطان، وأثر ذلك على المستوى السياساتي. وظفت الدراسة نظرية Advocacy Coalition Framework والتي تفسر دور منظومة الأفكار لدى صانعي القرار على السياسات، وكذلك محددات نجاح تحويل الأفكار إلى واقع على الأرض. توصلت الدراسة إلى أن التغيير البنيوي في بعض وزارات حكومة الاحتلال بما يرتبط بالاستيطان، وتحديدًا في وزارة الدفاع المتمثل في وجود سموتريتش وزيرًا ثانيًا يشرف على الإدارة المدنية، المنوط بها إدارة التوسع الاستيطاني، ما هو إلا أداة لتطبيق معتقدات عميقة لديه بضرورة وجود ثورة في الاستيطان. إذ يهدف سموتريتش على المدى المتوسط إلى إلغاء دور الإدارة المدنية التي تدير حياة الفلسطينيين والمستوطنين على حد سواء، وجعل شؤون المستوطنين تدار من قبل الحكومة الإسرائيلية مباشرة، ما يعني الضم الفعلي للمستوطنات لدولة الاحتلال. توصلت الدراسة إلى أن هناك ست محددات لوجود ثورة استيطان جديدة في الضفة، تبدو جميعها متوفرة وهي: 1- سلطة قانونية داعمة 2- تصور استيطاني واضح الملامح 3- دعم مالي وضريبي كبير 4- رأي عام إسرائيلي داعم 5- وجود مجموعات استيطانية معبأة أيديولوجيًا 6- تطرف نتنياهو وابتزازه المستمر من سموترتش لتوسع الاستيطان. تقدم الدراسة اعتقادًا بأنه وفي حال نجاح حكومة نتنياهو في معركة القضاء، ولمآلات ذلك على ملف الاستيطان تحديدًا، فإننا سنشهد "نكبة فلسطينية ثالثة"، يتمدّد فيها الاستيطان جغرافيًا وديموغرافيًا، الأمر الذي سيهدد الوجود الفلسطيني على أراضي الضفة الغربية، ويحول شكل السلطة الفلسطينية إلى كانتونات يقتصر دورها على إدارة الشؤون الحياتية للفلسطينيين بدون مشروع سياسي.

محتوى الدراسة

مقدمة 5

الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية: أرقام وحقائق 6

الإطار النظري للدراسة..... 7

التفاهمات والخطوط الأساسية لحكومة الاحتلال بشأن الاستيطان..... 8

قراءة تحليليّة..... 12

تغيير بنيوي في حكومة الاحتلال لتعزيز الاستيطان 12

معتقدات دينية متطرفة ترسم سياسات استيطانية خطيرة..... 15

محددات نجاح الحكومة الحالية المتطرفة في توسيع الاستيطان بوتيرة غير مسبوقة 18

1- ترميم وتعزيز "السلطة القانونية" الخاصة بالاستيطان 18

2- تصور استيطاني توسعي واضح الملامح، بدأت خطواته العملية على الأرض 20

3- دعم مالي وضريبي يساهم بنجاح الأفكار الاستيطانية المتطرفة 22

4- رأي عام إسرائيلي داعم 22

5- مجموعات استيطانية معبأة أيديولوجيًا..... 23

6- بين تطرف نتنياهو وابتزاز سموتريتش: الاستيطان يتصاعد..... 24

الخاتمة والاستنتاجات..... 25

المراجع..... 27

مقدمة

بعد أعوام من عدم الاستقرار في حكومات الاحتلال، وإجراء انتخابات مبكرة، استطاع بنيامين نتنياهو تشكيل حكومته الحالية بعد حصول معسكره على 64 مقعدًا في الكنيست من أصل 120، وقد نالت الحكومة ثقة الكنيست في الـ 29 من كانون الأول/ ديسمبر 2022، أي بعد حوالي شهرين من انتخابات الكنيست، والتي كانت قد عقدت في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، وذلك بسبب النقاشات الطويلة والمعقدة التي أجريت بين أحزاب معسكره، والتي حاولت فيها الأحزاب الأخرى ابتزاز نتنياهو لتحقيق أكبر مكاسب وزارية لها، وبذلك تكون الحكومة الحالية الحكومة السابعة والثلاثين في تاريخ دولة الاحتلال، والسادسة التي يقودها نتنياهو، وهو صاحب أطول فترة زمنية لرئاسة حكومة الاحتلال منذ نشأة الكيان الصهيوني.

تعتبر الحكومة الائتلافية الحالية الأشدّ تطرّفًا في تاريخ دولة الاحتلال، حيث تضم أحزاب اليمين الفاشي والمتطرف بشقيه العلماني والديني، وهي: حزب الليكود، والحزبان الدينيان المتطرفان شاش و "يهدوت هتوراه"، وثلاثة أحزاب يمينية فاشية، هي حزب "الصهيونية الدينية"، وحزب "القوة اليهودية"، وحزب "نوعام". تألفت الحكومة الحالية من 30 وزيرًا، وهي ثاني أكبر حكومة من حيث عدد وزرائها، أما بخصوص الكابينيت السياسي الأمني، فقد بلغ عدد أعضائه 11 وزيرًا من ضمنهم نتنياهو نفسه (وحدة الدراسات السياسية، 2023).

لم تقتصر النقاشات التي أجراها نتنياهو، زعيم حزب الليكود، مع الأحزاب اليمينيّة الأخرى الأكثر تطرّفًا، على زيادة حصتها الوزارية في الحكومة فحسب، وإنّما اتفقت على القضايا التي ستركّز عليها الحكومة الحالية، ويمكن إجمال أهم هذه الملفات فيما يلي (إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، 2023):

1- الاستيطان الصهيوني والاتفاق على إحداث نقلة نوعية فيه.
2- تغيير في بنية مؤسسة القضاء من خلال فرض قيود على المحكمة العليا.
3- تبني سياسات اقتصادية مغايرة.
4- عرقلة الاتفاق النووي الإيراني.
5- مواصلة توسيع دائرة التطبيع مع الدول العربية.

تركز هذه المادة على ملف الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية، وهي تهدف بشكل أساسي إلى تحليل الاتفاقيات والخطوط الأساسية للحكومة الإسرائيلية الحالية، وسلوكها فيما يخص الاستيطان.

الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية: أرقام وحقائق[1]

بدأ المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية بعد احتلالها عام 1967، حيث قام الاحتلال بإنشاء عشرات المستوطنات بشكل موازٍ، ففي الفترة الممتدة بين عامي 1967حتى عام 1976، وهي الفترة التي كان يسيطر فيها حزب العمل على الحكم، أنشئت 34 مستوطنة، وكان معظمها يتركز في منطقة القدس، الأكثر أهمية من نواحٍ مختلفة، أهمها الرمزية الدينية والتاريخية، وكذلك في منطقة الأغوار، حيث هدف الاحتلال إلى إيجاد عازل جغرافي بينه وبين الأردن. بعد ذلك، وبين عامي 1977 و1987، وهي الفترة التي حكم فيها اليمين "حزب الليكود"، تسارعت وتيرة الاستيطان جدًا، إذ بنيت في هذه الفترة 98 مستوطنة على أراضي الضفة الغربية، تركز معظمها في جبال وسط الضفة وغربها. ومن الملاحظ أن أيديولوجيات حكومات الاحتلال المتعاقبة، لها أثر مباشر على زيادة وتيرة الاستيطان، حيث يتضح أن اليمين الإسرائيلي، ذا الأيديولوجية المتطرفة، والذي يؤمن بحق اليهود الكامل على أراضي الضفة الغربية، ومنذ السبعينيات والثمانينيات، كان يستغل وجوده في الحكم لإنشاء أكبر عدد ممكن من المستوطنات، والسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض الفلسطينية.

وفي الفترة الممتدة بين 1988 وحتى اتفاقية أوسلو 1993، بنيت 12 مستوطنة جديدة، وقد شهدت هذه الفترة تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة إسحق شامير من الليكود ما بين 1988 و1990، ثم حكومة ليكودية حتى عام 1992، ثم حكومة عمالية برئاسة إسحق رابين بين 1992 و1995.

وبعد توقيع اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ) عام 1993 وحتى عام 1999، أي خلال المرحلة الانتقالية، استمرت حكومة الاحتلال بالتوسع الاستيطاني، ولكن بشكل جديد، وذلك عبر بناء البؤر الاستيطانية الصغيرة، والتي تبدأ كمناطق غير معترف بها في القانون الإسرائيلي، ثم ما تلبث حتى يتم الاعتراف بعدد كبير منها، وتصبح جزءًا من المستوطنة "الأم" القريبة منها، وبذلك تكون المستوطنة نقطة انطلاق لتتوسع وتلتحم لاحقًا ببؤرة، أو بؤر، استيطانية حولها، وهذا يعني توسيع السيطرة على الأرض الفلسطينية بالتدريج وبدون ضجيج "بناء مستوطنات جديدة".

حتى عام 2000، ومع بدء الانتفاضة الثانية، لم تتوقف حكومات الاحتلال عن بناء المستوطنات والبؤر الاستيطانية الجديدة، فضلًا عن بناء وحدات استيطانية جديدة في المستوطنات القائمة. كل ذلك تظهره الأرقام بشكل واضح، فمع توقيع اتفاقية أوسلو، كان يستوطن في أراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس، حوالي 220 ألف مستوطن، ومع نهاية عام 2022، وصل عدد المستوطنين إلى حوالي 750 ألف مستوطن، يستوطنون في حوالي 150 مستوطنة و300 بؤرة استيطانية.

وفي عام 2002، بدأ الاحتلال ببناء جدار الفصل العنصري، الذي جاء تتويجًا لعملية الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية الواقعة غربي الضفة الغربية، والمحاذية للخط الأخضر، حيث يمتد طول هذا الجدار حوالي 770 كم، ويفصل 13% من أراضي الضفة الغربية، أي ما يعادل 750 كم² خلف الجدار. يضم الجدار 74 مستوطنة خلفه، أي حوالي 50% من عدد المستوطنات الكلي في الضفة، ويسكن في هذه المستوطنات 85% من عدد المستوطنين الكلي، أي أن حوالي 630

[1] المعلومات والبيانات المذكورة تحت هذا العنوان تلخيص مكثف من دراسات الباحث السابقة والمنشورة حول الاستيطان وهي: (القواسمي، 2020) و (القواسمي، 2021) و (القواسمي، الحلايبة، عابد وزايد، 2022) و (عابد، الحلايبة والقواسمي، 2023).

ألف مستوطن يعيشون حاليًا خلف جدار الفصل، أي أنهم باتوا بفعل الضم، جزءًا من دولة الاحتلال، بما في ذلك المستوطنون الذين يعيشون في القدس، إذ إن جدار الفصل العنصري في القدس وحدها، أخرج حوالي 150 ألف فلسطيني من حدود بلدية القدس، التي رسمها الاحتلال بعد عام 1967، وضم 161 ألف مستوطن لحدود القدس الجديدة، والتي باتت تعرف بـ"القدس المتروبالينية"، حيث بني الجدار على حدود هذا المشروع.

لم تقتصر معالم الاستيطان في الضفة الغربية على بناء المستوطنات والبؤر الاستيطانية، والسيطرة على الأراضي المحيطة وحسب، بل هناك مظاهر أخرى لأشكال السيطرة على الأرض، أهمها الطرق الالتفافية (السريعة)، التي يصل طولها حوالي الألف كيلو متر، تسيطر على أكثر من 200كم²، أي ما يقارب 3.5% من مساحة الضفة الغربية، كما باتت 100 كم² من الأراضي حول الطرق الالتفافية، غير صالحة للاستخدام؛ بسبب الظروف الأمنية المعقدة فيها، بالإضافة إلى ذلك، يقيم الاحتلال على أراضي الضفة 108 حواجز ثابتة، و67 معسكرًا وقاعدة عسكرية.

بشكل عام، يسيطر الاحتلال على 60% من أراضي الضفة بشكل كامل، وهي المناطق المصنفة (ج) طبقًا لاتفاقية أوسلو. تضم هذه المناطق الأغوار الشرقية، التي تشكل 39% من أراضي الضفة، كما عمل جدار الفصل العنصري على فصل 13% من أراضي الضفة من الجهة الغربية، بما في ذلك القدس، هذا بالإضافة إلى السيطرة على مناطق متفرقة في وسط الضفة الغربية، سواء بفعل المستوطنات، أو البؤر الاستيطانية، أو الطرق الالتفافية، أو المعسكرات والحواجز العسكرية، وبذلك يمكن القول إن الاحتلال يحاصر الضفة من شرقها وغربها كفكيّ كماشة، ويفصل شمالها عن جنوبها بفعل الجدار المقام في قلب الضفة وفي القدس، وعلى حدود "مشروع القدس المتروبالينية"، ومن ثم يفتت المناطق المختلفة بفعل جيوبه الممتدة، حتى بلغ مجموع المناطق الجغرافية الفلسطينية غير المترابطة والمنفصلة عن بعضها في الضفة الغربية، ما يقارب 220 منطقة أو "جزيرة".

الإطار النظري للدراسة

أشارت العديد من نظريات العلوم الاجتماعية إلى أهمية دور الأفكار في اتخاذ القرار. وفي سياق العمل الائتلافي مع آخرين، ركز العالم باول سابيتير (Paul Sabatier) في نظريته المعروفة بـ "إطار التحالفات المناصرة" (Advocacy Coalition Framework)، على تأثير الأفكار على رسم السياسات العامة في العمل الحكومي، حيث يستخدم مصطلح "أنظمة المعتقدات" للتحالفات الحكومية التي تمتلك أفكارًا مشتركة. يرى سابيتير أن الأفكار الناظمة للسياسات الحكومية، تنقسم إلى ثلاثة مستويات. الأول هو الأفكار المجردة التي تعبر عن "المعتقدات الجوهرية العميقة"، حيث لا يمكن تغيير هذه المعتقدات الموجهة للسلوك العام للشخص. أما المستوى الثاني، وهو انعكاس للمستوى الأول، فهو "المعتقدات السياساتية العميقة"، وهي تلك الأفكار وطريقة التفكير (العملية)، التي لا تتغير بانتقال شخص من كيان مؤسسي (وزارة أو قطاع) إلى آخر، ومن الصعب تغييرها، إلا أن ذلك يبقى ممكنًا في ظل وجود صدمات كبيرة. أما المستوى الأخير من المعتقدات، فهو "المعتقدات الثانوية"، وهي تلك الأفكار التي يمكن تغييرها عند الانتقال من كيان إلى آخر، بما يتطلب تحقيق الأهداف الكبرى (SABATIER, 2007).

تفترض النظرية كذلك، أن تطبيق الأفكار وتحويلها إلى قرارات ملموسة، يتأثر بمدى توفر الموارد بيد الفاعلين في التحالف. ويقسم سابيتير الموارد إلى ستة أنواع، وهي 1-الموارد المالية 2- السلطة القانونية 3- الرأي العام الداعم 4- المجموعات القابلة للتعبئة 5- القيادة ذات المهارات العالية 6- امتلاك المعلومات المطلوبة. ويضيف باول سابيتير، أن مدى توظيف هذه الموارد، وتطبيق الأفكار بمستوياتها المختلفة، يتأثران بعوامل خارجية (ثابتة ومتغيرة)، وبالبنية (الهيكلية) للحكومة والوزارة التي تأخذ فيها القرار. الرسم التوضيحي التالي يوضح ترابط هذا المفاهيم مع بعضها البعض.

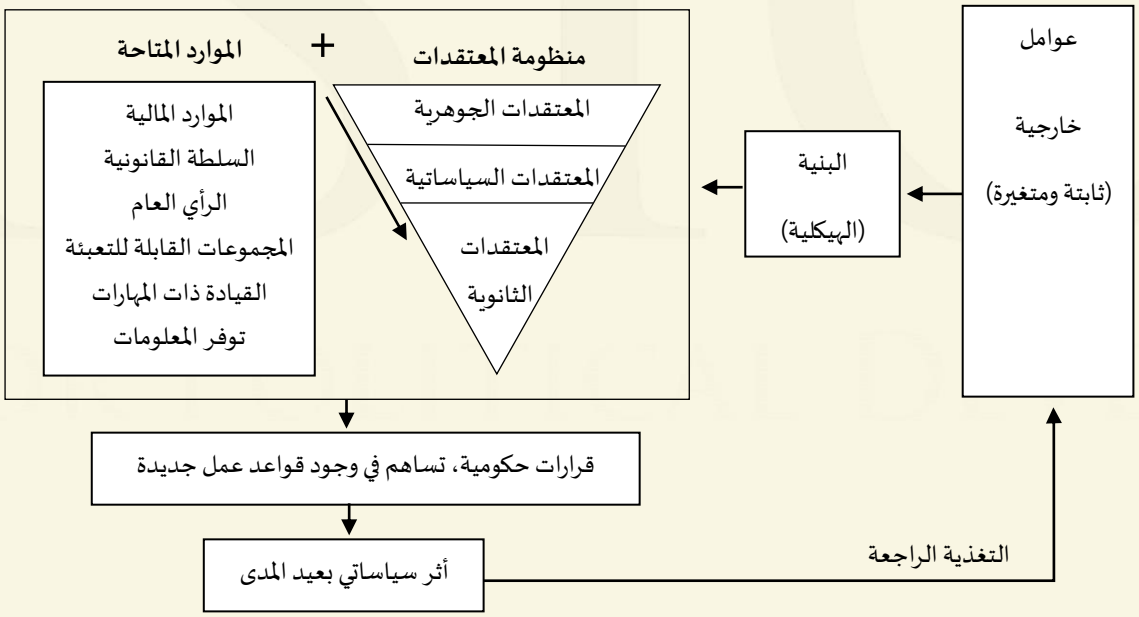

بسبب شمول الإطار النظري، سيتم التركيز في هذا الدراسة على تحليل منظومة المعتقدات والموارد المتاحة ومدى تأثير البنية عليهما. ولن يتم التركيز على العوامل الخارجية العديدة التي ساهمت في وجود حكومة الاحتلال الحالية، وذلك لتنوع وتشعب هذه العوامل، ولعل ذلك يحتاج إلى دراسة أخرى نحلل فيها هذه العوامل.

التفاهمات والخطوط الأساسية لحكومة الاحتلال بشأن الاستيطان

قبل يوم من نيل حكومة الاحتلال الحالية ثقة الكنيست، وقع حزب الليكود بقيادة نتنياهو، تفاهمات مع كل من حزب "الصهيونية الدينية" بقيادة سموتريتش، وحزب "القوة اليهودية" بقيادة إيتمار بن غفير، وتم التوقيع على مئات النقاط الشاملة للملفات المختلفة. وقد كانت مجموعة من هذه النقاط مرتبطة بموضوع الاستيطان الصهيوني، خاصة تلك التي وقعت بين سموتريتش ونتنياهو. الجدول التالي يقتبس أبرز النقاط التي قام بترجمتها المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار (2022أ).

أبرز التفاهمات بين سموتريتش والليكود حول الاستيطان	
رقم التفاهم	نص التفاهم
118	"لشعب إسرائيل حق طبيعي على أرض إسرائيل. على ضوء هذه العبارة وبفضلها، سيقوم رئيس الحكومة ببلورة وتطوير سياسات معينة، سيتم بموجبها فرض السيادة على يهودا والسامرة، مع اختيار الوقت المناسب، ومع الأخذ بعين الاعتبار الحسابات القومية والدبلوماسية الدولية لإسرائيل".
119	"البؤر الاستيطانية: وفقًا للإشارات التي قدمتها الدولة للمحكمة العليا في الماضي حول نيتها تنظيم الاستيطان الصغير (أي البؤر) ستتخذ الحكومة قرارًا في غضون 60 يومًا من يوم إنشائها بشأن تسوية أوضاع البؤر الاستيطانية، التي أقيمت قبل قرار فريق الوزراء الذي ترأسه رئيس الحكومة في 28شباط2011."...."ستضمن الحكومة، من بين أمور أخرى، توصيل البؤر للبنى التحتية كالمياه والكهرباء، والخدمات العامة الضرورية." .... "خلال الأشهر الستة الأولى من ولاية الحكومة، سيتم اتخاذ قرار آخر بشأن تنظيم الأحياء غير المنظمة في المستوطنات القديمة التي أقيمت قبل قرار الفريق الوزاري المذكور أعلاه."...."سيتم إصدار تشريع ينظم التسوية المذكورة خلال الفترة الانتقالية".
122	"وحدة الاستيطان - تسوية مكانة ودور وحدة الاستيطان، بقدر الإمكان، بناء على مشروع القانون المقدم خلال الدورة الرابعة والثلاثين للحكومة، وبالتنسيق بين وزير العدل ورئيس المنظمة الصهيونية العالمية. وعند الحاجة، ستخصص الميزانية المناسبة لتنفيذ القانون. بالإضافة إلى ذلك، ستخصص الحكومة لوحدة الاستيطان ما مجموعه 750مليون شيكل كل عام، سيتم وضعها في الميزانية العامة للدولة".
123	"في غضون 60 يومًا، ستوافق الحكومة على خطة خمسية لتطوير وتعزيز الاستيطان في يهودا والسامرة، ستضعها وزارة المهمات القومية ومديرية الاستيطان. ولغرض تنفيذ الخطة تخصص وزارة المالية بين الأعوام 2023-2027 مبلغًا يحدده وزير المالية ويوافق عليه في الموازنة العامة للدولة...."
124	"في ضوء النقاش الدائر في المحكمة العليا حول موضوع تعليم التوراة في مستوطنة حومش، سيتم إدخال تشريع لتعديل قانون الانسحاب من شمال السامرة. ستستأنف الحكومة أمام المحكمة العليا نيتها تعديل القانون، وحول نيتها تنظيم استمرار دراسة التوراة في ذلك المكان من خلال القائد العام للمنطقة، بالتنسيق بين وزير الدفاع ووزير الاستيطان".
125	" ستعمل الوزارات الحكومية المعنية على الفور على تنفيذ مخطط بناء" أفاتار" الذي أعدته الحكومة السادسة والثلاثون".
126	" ستعمل الحكومة من أجل بقاء وسلامة وتعزيز الاستيطان في الخليل".
127	" ممتلكات "الأعداء" في يهودا والسامرة - ستوجه الحكومة القائد العسكري للتوقيع على أمر بتغيير التشريع الأمني الذي بموجبه يعيد القانون الأملاك لأصحابها الذين اشتروها قبل عام 1948والتي يتم الاحتفاظ بها

	حاليًا باسم " أملاك العدو".
129	"ترى الحكومة أهمية استراتيجية في تطوير الطرق والبنى التحتية في يهودا والسامرة" .... "ولهذه الغاية، ستشمل الخطة الخمسية لوزارة المواصلات ميزانية تبلغ 1.6مليار شيكل كل عام".
132	"سيتم تنفيذ التعديلات على الأوامر العسكرية، من أجل ضمان ترتيبات عادلة وفعالة فيما يتعلق بتنفيذ وتسجيل المعاملات المتعلقة بنقل أملاك الأراضي".
134	"سيتم إنشاء فريق من المدراء العامين، بقيادة مدير إدارة مديرية الاستيطان، يقوم بفحص وصياغة لائحة التعدين واستخدام المحاجر، بما في ذلك منح الامتيازات للتعدين".
136	"اعتبارًا من العام 2023، سيتم تصحيح التشويه الذي حدث فيما يتعلق بالسكان الذين يعيشون في مناطق ذات مستوى عالٍ من المخاطر الأمنية في يهودا والسامرة (المناطق المحددة 3-5 في تصنيف القيادة المركزية للتهديدات) بحيث يحق لهم الحصول على مزايا ضريبية مثل سكان بلدات إسرائيلية مهددة أخرى".
137	"في إطار إحقاق المساواة والمنح الخاصة الممنوحة للسلطات في يهودا والسامرة، سيتم الاستجابة الكاملة لجميع الطلبات المالية للسلطات" .
138	ستشجع الحكومة إنشاء صندوق للحفاظ على المساحات المفتوحة من أجل الاهتمام بجودة البيئة والطبيعة والحفاظ على الموارد الطبيعية، المياه والمساحات المفتوحة في يهودا والسامرة.
140	... " توفير ميزانية تستجيب للظروف الخاصة بالمزارعين في يهودا والسامرة، وبقدر ما يكون ذلك ضروريًا، فإن وزارة الزراعة ستساعد قسم الاستيطان".
156	"ستركز الحكومة على إنشاء وتطوير القدس، عاصمة إسرائيل، من خلال البناء على نطاق واسع، وتطوير البنية التحتية، والتوظيف وفي تخصيص الميزانيات".
157	"ستعمل الحكومة على الحفاظ على السيادة الكاملة وتعزيز الحكم في القدس، بما في ذلك إحباط أنشطة السلطة الفلسطينية في القدس".
	أبرز التفاهمات بين بن غفير ونتنياهو حول الاستيطان
97	"في غضون شهر واحد من تشكيل الحكومة، سيتم تمرير اقتراح من قبل صانعي القرار لخطة طوارئ وطنية، لمنع السطو وتدمير المواقع التراثية، وتقوية البنية التحتية التراثية في صحراء يهودا، وفي يهودا والسامرة وغور الأردن. ستخصص ميزانية البرنامج بـ150مليون شيكل على مدى 4 سنوات من خلال وزارة التراث".
98	"كجزء من خطة الحكومة لتطوير الطرق لصالح جميع سكان يهودا والسامرة، سيتم توفير ميزانية للتخطيط والتنفيذ الكامل للشارع الرئيسي في يهودا والسامرة (شارع 60)، على النحو التالي: مضاعفة شارع 60 من مفرق الشرطة البريطانية (تقاطع 485 مع 60) حتى بوابة بنيامين؛ مضاعفة الطريق رقم 60 من مفترق العروب على

	طريق ليف يهودا إلى بني نعيم؛ تنفيذ طريق "اللوبان" الالتفافي (مفترق 226مع 465) ".
147	"ستعمل الوزارات الحكومية ذات الصلة، ولا سيما وزارة الزراعة، على مساواة الشروط والحقوق والمنح المتعلقة بالزراعة في يهودا والسامرة، بما في ذلك القطاع الرعوي، بما يحقق المساواة بينها وبين السلطات الأخرى".
151	"بعد 60 يومًا من تشكيل الحكومة، سيتم إصدار قرار حكومي للمصادقة على المستوطنات القديمة، التي كانت قائمة منذ عقود، وتنظيم جميع مواقع المستوطنات البؤرية في غضون 18شهرًا".

قبل تحليل واستقراء دلالات نصوص الاتفاقات أعلاه، لا بد من الإشارة إلى أنه، وبجانب هذه النقاط التفصيلية للاتفاقيات، تم الإعلان كذلك عن 20 نقطة سميت بـ "الخطوط الأساسية"، وهي بمثابة النقاط الإرشادية العامة لعمل الحكومة الحالية. كان من اللافت جدًا، أن أولى هذه النقاط عن الاستيطان، حيث تم التأكيد على أن "للشعب اليهودي حقًّا حصريًا لا جدال فيه في جميع أنحاء أرض إسرائيل. وستقوم الحكومة بتطوير الاستيطان في جميع أنحاء أرض إسرائيل في الجليل والنقب، والجولان، ويهودا، والسامرة." ولم يرد التأكيد على قضية الاستيطان كأول نقطة، إلا لأنه يعبر عن جوهر عمل الحكومة الحالية.

بالإضافة إلى ذلك، نلخص في النقاط التالية، أبرز ما ورد في البرنامج الانتخابي لحزب الصهيونية الدينية حول أراضي الضفة الغربية، كما أوردها المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار (2022ب) بعد ترجمة من الملف الأصلي[2]:

- ألّا تكون النقاشات مع الإدارة الأميركية تتعلق بمسألة تجميد البناء أو إخلاء المستوطنات، أو حتى إقامة دولة فلسطينية إرهابية "لا سمح الله"، بل يجب أن يكون النقاش حول نطاق السيادة التي ستطبقها إسرائيل.
- منع الفلسطينيين من "الاستيلاء" على الأراضي المفتوحة (المقصود مناطق " ج").
- تفكيك الإدارة المدنية ونقل صلاحياتها إلى الحكومة الإسرائيلية من خلال ضم قانوني(de jure) وليس فقط عمليًّا(de facto) للضفة الغربية.
- رفض تسمية "بؤر استيطانية" واستبدالها بلفظ "الاستيطان الفتي"، وهي عبارة عن حوالي 70 بؤرة تم إقامتها منذ أوسلو، ويقطنها حوالي 25 ألف شخص، ويحاول الحزب الدفع في اتجاه المصادقة عليها كمستوطنات رسمية، شأنها شأن باقي المستوطنات في الضفة الغربية.
- جلب حوالي مليون مستوطن جديد للاستيطان في الضفة الغربية.

[2] للاطلاع على البرنامج الانتخابي لحزب الصهيونية الدينية باللغة العبرية، الضغط على الرابط التالي:
התיישבות-וריבונות-1(nirshamti.co.il) pdf.

قراءة تحليليّة

نناقش في النقاط التالية أبرز دلالات نصوص الاتفاقات والبرنامج الانتخابي للصهيونية الدينية، في ضوء الإطار النظري المذكور. حيث سنبدأ بتحليل "البنية الحالية" لحكومة الاحتلال الخاصة بملف الاستيطان، بعد ذلك، سيتم تحليل منظومة المعتقدات، وخاصة للأحزاب الموجهة لملف الاستيطان، وأخيرًا سيتم تحليل مدى توفر "الموارد" بيد الفواعل المؤثرة في ملف الاستيطان، وأثر ذلك على تغيير شكل الضفة الغربية من الناحية الجيوسياسية.

تغيير بنيوي في حكومة الاحتلال لتعزيز الاستيطان

لم تقتصر التفاهمات بين أحزاب الائتلاف الحكومي على إحداث تغيير في مؤسسة القضاء، أو هوية الدولة، وما يتبع ذلك من تغيير محتمل في بنية النظام السياسي فحسب، بل كانت قضية الاستيطان في صلب ذلك كله. لذلك، حاول رئيس حزب "الصهيونية الدينية" بتسلئيل سموتريتش، من خلال المحادثات مع نتنياهو، الحصول على وزارة الدفاع، والتي يندرج تحت مهامها متابعة "الإدارة المدنية"، التي تعتبر جزءًا من المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، إذ إن الإجراءات الخاصة بالاستيطان تتخذ في "الإدارة المدنية"، ولكنه فشل في ذلك. وبعد مباحثات طويلة، توصل الطرفان (نتنياهو وسموتريتش) إلى أن يتولى سموتريتش وزارة المالية، وأن يحصل كذلك على منصب "وزير" في وزارة الدفاع، التي يرأسها وزير الدفاع "يوآف غالانت" من حزب الليكود. وبموجب هذا التغيير، سُحب ملف "منسق شؤون الحكومة الإسرائيلية"، الذي تعتبر الإدارة المدنية من أبرز مهامه، من مسؤولية المؤسسة العسكرية، إلى مسؤولية سموتريتش مباشرة. وطبقًا لبند 6.4 وبند 21 من الاتفاق، فإن من صلاحيات سموتريتش تعيين "منسق شؤون الحكومة الإسرائيلية"، و"مسؤول الإدارة المدنية"، وتعيين طاقم المستشارين القضائيين الذي سيقدمون ردود الحكومة على التماسات ضد الاستيطان والبؤر الاستيطانية. كما تم الاتفاق على استحداث 23 وظيفة جديدة داخل وحدة المستشار السياسي لشؤون الضفة، والتي تتبع لوزارة الدفاع كذلك (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، 2022).

بعد احتلال الضفة الغربية عام 1967، فرض الاحتلال سلطته كـ "حكم عسكري"، وبسبب الوضع القانوني الدولي الرافض للاحتلال الإسرائيلي على أراضي الضفة، أصدر مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر (الكابينيت) في حكومة بيغن اليمينية عام 1981، قرارًا بإنشاء "الإدارة المدنية لمناطق يهودا والسامرة"، وذلك بموجب قرار رقم (947)، كبديل للإدارة العسكرية، في محاولة لتلميع الاحتلال العسكري، وصبغه بطابع سياسي مدني وإنساني (مسحل، 2019). وحدد القرار أن وظيفة الإدارة المدنية تتمثل في "إدارة الشؤون المدنية في المنطقة حسب أنظمة القرار الحالي، من أجل رفاهية وصالح السكان، وبهدف تقديم الخدمات العامة وتنفيذها، في إطار الحاجة لخلق نظام سليم ونظام عام في المنطقة. وأضاف القرار، أن هدف الإدارة المدنية هو "تطبيق سياسات الحكومة في المجالات المدنية بالتعاون مع ضباط الإدارة المدنية والجيش والجهاز الأمني" (مصطفى، 2023). وبموجب ذلك، حاولت هذه الإدارة إنشاء كيانات فلسطينية ذات ولاء لها عرفت باسم "روابط القرى"، قوبلت برفض فلسطيني شديد أدى إلى فشلها.

من المهم الإشارة إلى أن الإدارة المدنية لا تقتصر سلطتها وعملها على الفلسطينيين فحسب، بل كذلك على المستوطنين في الضفة الغربية. يوضح الشكل التالي هيكلية الإدارة المدنية، ومن الملاحظ أن الإدارة المدنية هي واحدة من 8 ملفات يتولى مسؤوليتها "منسق شؤون الحكومة الإسرائيلية". من بين هذه الملفات كذلك "وحدة تنسيق وارتباط غزة"، أي أن مسؤولية المنسق تشمل الضفة وغزة، بينما تقتصر الإدارة المدنية على الضفة الغربية. عند تأمل الملفات ضمن الإدارة

المدنية في الضفة الغربية، يتضح أن بعضها مرتبط بشؤون الفلسطينيين (اللون الأزرق الفاتح)، بينما الملفات الأخرى مرتبطة بشؤون المستوطنين (اللون الأخضر)، ويُنتدب ممثلون من الوزارات الإسرائيلية المختلفة ليكونوا مسؤولين عن هذه الملفات يعرفون باسم "ضباط الإدارة المدنية".

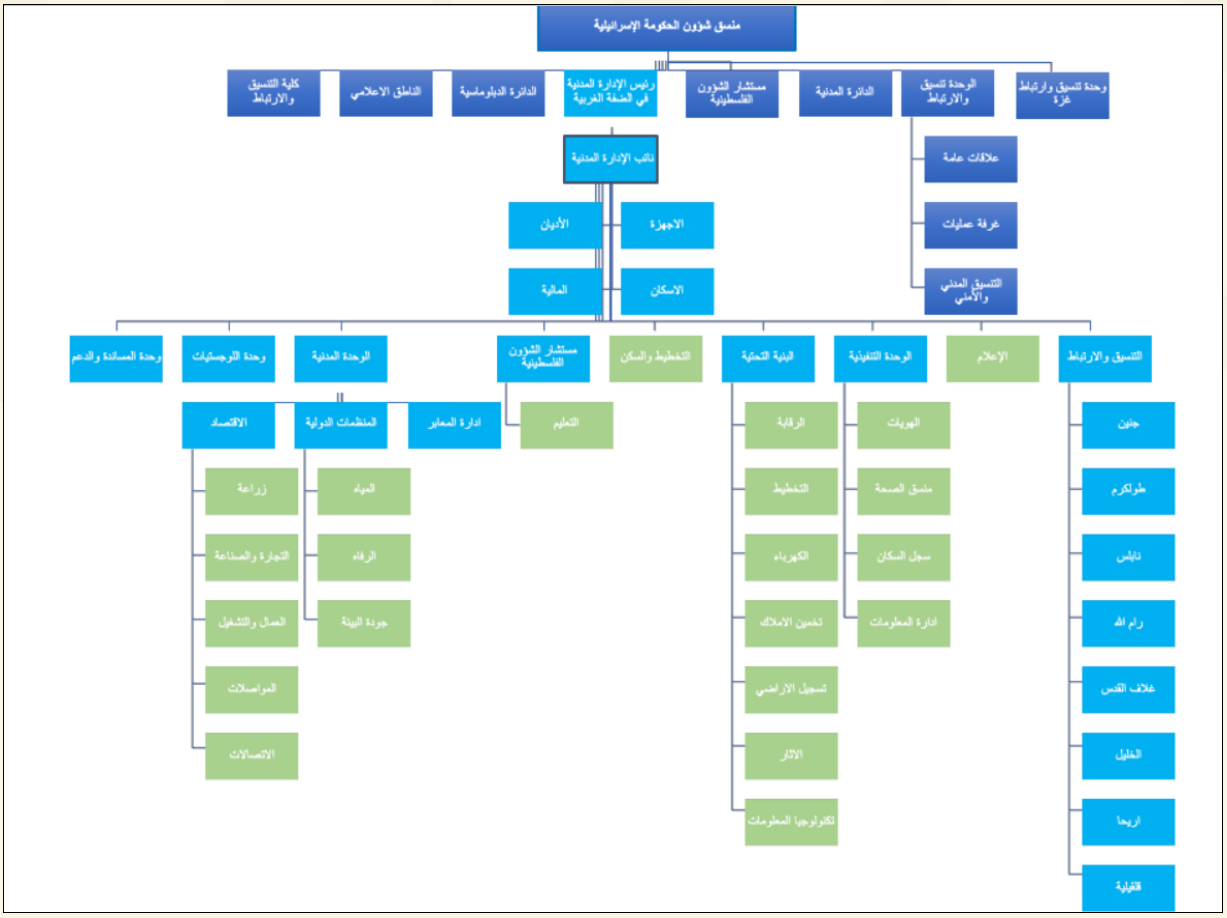

هيكلية تنسيق شؤون الحكومة الإسرائيلية (حباس، 2023)

بعد توقيع اتفاق أوسلو، نُقلت مهام الإدارة المدنية في مناطق (أ) و (ب) إلى السلطة الفلسطينية، ولكن باتت الإدارة المدنية الإسرائيلية فاعلة في مناطق "ج"، وهذا لا يعني عدمية التنسيق المدني بين الاحتلال والسلطة، إذ يقوم "ضباط الإدارة المدنية" الممثلون للوزارات الإسرائيلية المختلفة، بالتنسيق مع الوزارات الفلسطينية المثيلة. ومنذ سنوات، يحاول الاحتلال إعادة سلطته الإدارية المدنية، حتى على الفلسطينيين في مناطق (أ) و(ب) في بعض الملفات، برز ذلك مثلًا في صفحة "المنسق"[3] على وسائل التواصل الاجتماعي، التي تحاول تجاوز المؤسسات الفلسطينية الرسمية، وإنشاء علاقة مباشرة مع الفلسطينيين.

[3] تجدر الإشارة إلى أن اسم "المنسق" المتعارف عليه بين الفلسطينيين، يختلف عن "منسق شؤون الحكومة الإسرائيلية"، حيث يُعبر الأول عن مسؤول دائرة "التنسيق والارتباط" في الضفة الغربية ويناط به تنسيق شؤون الفلسطينيين فقط، أما المسمى الثاني فهو أشبه بمسؤول الضفة الغربية بأقسامها المختلفة، والتي من بينها الإدارة المدنية، كما أنه مسؤول عن شؤون الفلسطينيين والمستوطنين على حد سواء.

تبرز خطورة استلام سموتريتش للإدارة المدنية، بسبب صلاحياتها الواسعة التي تساهم بشكل مباشر في تمدد الاستيطان، حيث يمتلك "مجلس التخطيط الأعلى"، التابع للإدارة المدنية، الصلاحيات حول بناء وتطوير البنية التحتية للطاقة، والكهرباء، والماء، والزراعة، وشق الطرق. والأخطر من ذلك كله، صلاحياتها في الإعلان عن أراض فلسطينية بأنها أراضي دولة، أو محميات طبيعية، أو أراض مغلقة، والنظر فيما إذا كان استيلاء المستوطنين على أرض فلسطينية، جاء ضمن القانون الإسرائيلي، أم لا (وحدة الدراسات السياسية، 2023).

كما أن الإدارة المدنية منوط بها وضع خطط التوسيع للمستوطنات ومناطق نفوذها، بل وحتى إنشاء مستوطنات وبؤر جديدة، ومنحها غطاءً قانونيًا. وبالرغم من أن صلاحية العديد من القرارات يعود للحكومة الإسرائيلية، إلا أن أقسام الإدارة المدنية، وخاصة المرتبطة بالاستيطان في وزارة الإسكان، تلعب دورًا كبيرًا في إقناع الحكومة بها وتنفيذها. كما أن تولي سموتريتش وزارة المالية، من شأنه أن يساهم في دعم المشاريع الاستيطانية المقترحة، والمصادقة على الميزانيات لتطبيق قرارات التوسع المحتملة (عتمة، 2023).

من اللافت للنظر، أن رؤية سموتريتش الأصلية، والتي روج لها خلال دعايته الانتخابية، تقوم على فكرة تفكيك الإدارة المدنية، حيث يرى ضرورة إدارة حياة المستوطنين من قبل وزارات الحكومة الإسرائيلية مباشرة، ودون الحاجة للإدارة المدنية، التي تتبع هيكليًا للجيش الإسرائيلي، والتي هي بطبيعة الحال جزء من وزارة الدفاع. إذ يعتقد أنه حان الأوان لنقل الإدارة من كونها عسكرية إلى سياسية، وكجزء من عمل الحكومة الإسرائيلية (حباس، 2023). ولعل ما يشجعه على هذه القناعة، بالإضافة للقناعات الدينية، هو أن حوالي 85% من مجموع المستوطنين، باتوا عمليًّا يستوطنون خلف جدار الفصل العنصري. هذا يعني أن رؤية سموتريتش تقوم على الضم الفعلي لمستوطنات الضفة الغربية.

ولعل ما يفسر سعي سموتريتش لإدارة ملف "الإدارة المدنية" أمران، الأول، أنه وبالرغم من الاتفاق مع نتنياهو على ضرورة ضم أراضي الضفة الغربية، وتحديدًا مناطق (ج)، إلا أن الأخير أكد أن ذلك ينبغي أن يكون في الوقت المناسب، الذي نقرره لاحقًا. وقد أوردت القناة السابعة التابعة لحزب "الصهيونية الدينية"، أن اتفاقًا ضمنيًا حصل بين الطرفين (سموتريتش ونتنياهو) على تفكيك الإدارة المدنية في عام 2024، ورغم عدم ورود ذلك في التفاهمات المكتوبة، إلا أن قبول نتنياهو نقل ملف الإدارة المدنية كأحد مهام وزارة الدفاع إلى مسؤولية وزير جديد، يعني أنه يوافق ضمنيًا على تداعيات الصلاحيات التي سيستخدمها سموتريتش. الأمر الثاني، أن امتلاك سموتريتش صلاحيات توسيع الاستيطان، سيجعله يعمل جاهدًا على تحقيق رؤيته، التي تمت مناقشتها مع الليكود والاتفاق عليها، بشأن زيادة عدد المستوطنين في الضفة الغربية، ليصل إلى مليون مستوطن. ومن الضرورة الإشارة إلى أنه، وحسب المفهوم الإسرائيلي، فإن عدد المستوطنين الحاليين في الضفة الغربية يبلغ حوالي 480 ألف مستوطن، إذ يستثنى المستوطنون الذين يعيشون في القدس، على اعتبار أن قرار ضم القدس عام 1967، جعلهم مواطنين داخل دولة الاحتلال، هذا يعني وجود ما يقارب المليون و300 ألف مستوطن في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس). لذلك من المتوقع أنه، وبعد سنوات قليلة من التوسع العملي في الاستيطان، سواء الجغرافي أو الديمغرافي، أن يتم الإعلان فعلًا عن تفكيك الإدارة المدنية، أو تغيير شكلها الحالي، لتقتصر على إدارة بعض القضايا المتعلقة بالفلسطينيين، وليس المستوطنين (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، 2022ب).

من الضرورة الإشارة إلى أن حكومات الاحتلال السابقة، اعتادت على وجود وزارة خاصة بالاستيطان، كانت تسمى "وزارة شؤون الاستيطان"، وكان نفتالي بينيت آخر وزير لهذه الوزارة. بيد أن الحكومة الحالية قامت بتغيير مسمى هذه الوزارة إلى "وزارة المهمات القومية"، وهي بقيادة الوزيرة أوريت ستروك. وبناء على ذلك، تم نقل جزء كبير من الصلاحيات الخاصة بملف الاستيطان إلى "سموتريتش"، كما تم إضافة مهام أخرى لهذه الوزارة، أبرزها تعزيز الهوية اليهودية، والاهتمام بالمدارس الإعدادية التي تسبق مرحلة التجنيد (JOFFRE, 2023). تبرز خطورة هذا التغيير الهيكلي على تمدد الاستيطان في جانبين، الأول، أن سموتريتش ضمن بذلك أن يكون المسؤول المباشر عن ملف الاستيطان، وبنفس الوقت، يضمن دعم الوزيرة أوريت ستروك، التي ما زالت تمتلك صلاحيات حول الاستيطان، وهي نائبته في حزب الصهيونية الدينية، وتحمل نفس الأفكار المتطرفة. بمعنى آخر، بات وكأن للاستيطان وزيرين، يملكان الصلاحيات القانونية، ويتقاسمانها لتحقيق رؤيتهم التوسعية. ومما يعزز ذلك، كون سموتريتش وزيرًا للمالية، وسيعمل، كما صرح مرارًا، على إقرار الموازنات الخاصة بتوسع الاستيطان. وبينما بات سموتريتش المسؤول عن "مجلس التخطيط الأعلى"، الذي كان سابقًا جزءًا من وزارة الاستيطان، ما زالت الوزيرة ستروك تمتلك الصلاحيات في تعيين أعضاء "لجنة التخطيط للمستوطنات"، وهي لجنة في مجلس التخطيط الأعلى، كما أن عضوًا من وزارة المهمات القومية، سيكون عضوًا في "مجلس أراضي إسرائيل".

ومن اللافت للنظر أيضًا، أن كلا الوزيرين (سموتريتش وستروك)، يستوطنان في مستوطنات الضفة الغربية، حيث يستوطن الأول في إحدى البؤر الاستيطانية التابعة لمستوطنة "كوديميم" في نابلس، بينما تستوطن ستروك في الأحياء الاستيطانية في البلدة القديمة من مدينة الخليل (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، 2022أ).

يُضاف إلى ذلك، أن هذا التغيير الهيكلي، غَيّر من هرمية السلطات، إذ كان "منسق أعمال حكومة إسرائيل"، يتبع مباشرة إلى المؤسسة العسكرية "الجيش الإسرائيلي"، التي تتبع لوزارة الدفاع. أما في هذه الحكومة، فبات "المنسق" يتبع إلى الوزير " سموتريتش" مباشرة، متجاوزًا بذلك المؤسسة العسكرية، التي من أهم أولوياتها، الحفاظ على الأمن، وضمان عدم تصاعد أي حراك مقاوم ضده. وبالتالي، فإن المحدد العام والأول للمنسق في الضفة، لن يكون الحفاظ على الأمن، بقدر تحقيق رؤية الصهيونية الدينية في التوسع الاستيطاني، وهذا ما يفسر غضب المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، التي باتت تنظر إلى سموتريتش على أنه بمثابة فتيل لتصعيد الفلسطينيين ثورتهم ضد الاحتلال. ويبدو أن نتنياهو أدرك هذا الخطر، وفي محاولة لإرضاء المؤسسة العسكرية، توصل وزير الدفاع يوآف غالانت والوزير سموتريتش في الثالث والعشرين من فبراير/شباط-2023، إلى تفاهمات حول تقاسم الصلاحيات، وعدا عن التأكيد على صلاحيات سموتريتش السابقة، تم الاتفاق على أن الجيش الإسرائيلي "سيحتفظ بسلطة هدم البؤر الاستيطانية العشوائية، غير المرخصة من قبل وزارة الدفاع"، وأن سموتريتش له الحق في اختيار نائب لرئيس الإدارة المدنية، لكنه لن يكون قادرًا على اختيار رئيس الإدارة المدنية، ومنسق أعمال الحكومة، ولكنّ كليهما سيتبعان لسموتريتش (الجزيرة، 2023أ).

معتقدات دينية متطرفة ترسم سياسات استيطانية خطيرة

على مستوى "المعتقدات الجوهرية"، تعتقد بعض الأحزاب المشكّلة لحكومة الاحتلال الحالية، وطبقًا لتعاليم التوراة، على أهمية بناء دولة لليهود على أرض فلسطين؛ ليكون ذلك مقدمة للمجيء الثاني للمسيح، وترى جميع الأحزاب المشكلة للحكومة أن أرض "يهودا والسامرة"، أي الضفة الغربية، هي قلب دولة اليهود، ومن الضرورة بمكان السيطرة عليها

والعيش فيها. وقد ورد ذلك واضحًا في التفاهم رقم 118، حينما تم التأكيد على أن "لشعب إسرائيل حقًا طبيعيًا على أرض إسرائيل". ويذهب حزب "الصهيونية الدينية" إلى أبعد من ذلك، إذ يعتبر الأردن جزءًا من "دولة اليهود"، وأنه تم التنازل عنها مقابل السيطرة الكاملة على الضفة الغربية (عربي 21، 2023). ويعتبر كذلك أن "المشروع الصهيوني هو أكثر مشروع أخلاقي في الوجود من عدة جوانب. أولًا، إسرائيل هي تحقيق للرؤية التوراتية التي تحظى بإجماع العالم "الحر". ثانيًا، استطاعت إسرائيل جلب الازدهار والنمو لسكان المنطقة، على العكس من دول أخرى" (حباس، 2021).

ساهم تلقي سموتريتش التعليم الديني والعيش في بيئة متدينة، في تعزيز "معتقداته الجوهرية"، حيث نشأ وترعرع في مستوطنة "بيت إيل" المقامة على أراضي البيرة حتى بلغ 18 عاما، عمل بعد ذلك على دراسة التوراة في مدرسة يشيفاة كيدوميم المتطرفة، والتي تتبع تعاليم الحاخام كوك، الأب الروحي للصهيونية الدينية. وبعد سنوات الدراسة، بات سموتريتش يرأس هذه المدرسة، وعمل على تطويرها. وترسل هذه المدرسة خريجيها للعمل العسكري بفهم متطرف للتوراة، والمتمثل بحق "إسرائيل" في كامل الأرض (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، 2022ب).

وتنعكس "المعتقدات السياساتية" في توافق جميع الأحزاب اليمينية المشكلة للحكومة، على ضرورة إضفاء الشرعية للمستوطنات والبؤر الاستيطانية، والعمل على تهويد القدس والضفة الغربية، والضم الفعلي للمستوطنات فيها، ورفض الاعتراف بوجود دولة فلسطينية تمتلك سيادة حقيقية. وعند قراءة نقاط التفاهمات، يمكن الاستنتاج أن جلها جاء منسجمًا مع هذه "المعتقدات السياساتية"، وتحقيقًا لها. فعلى سبيل المثال، أكد التفاهم رقم 119 على ضرورة العمل على تشريع البؤر الاستيطانية، بينما ركزت التفاهمات 123 و124 و126، على الخطط التوسعية الاستيطانية، وشدد التفاهم 156 على أهمية تهويد القدس من خلال المشاريع الاستيطانية، وتناولت التفاهمات 129و 136 و140 ضرورة تقديم الدعم المالي والضريبي للمستوطنين؛ لتشجيعهم على الاستيطان.

في هذا السياق، نستذكر صفقة القرن، التي كان من بين بنودها شرعنة الاستيطان، والضم الفعلي للمستوطنات لدولة الاحتلال، رغم عدم وجود حزبي "الصهيونية الدينية" و "قوة يهودية" في الحكومة آنذاك. أي أن هذه "المعتقدات السياساتية العميقة"، لا تعكس معتقدات هذين الحزبين فقط، بل أحزاب اليمين بشكل عام، وعلى رأسها "الليكود" وحزب "شاس". ولكن، يمكن القول إنه، وعلى مستوى "المعتقدات السياساتية"، فإن إضافة حزب "الصهيونية الدينية" يتمثل في سعي سموتريتش لتطبيق خطته الموسومة بـ "حسم الصراع"، والتي نشرها في مجلة "هشيلوح" للأبحاث في أيلول/ سبتمبر 2017 تحت عنوان "خطة الحسم.. مفتاح السلام بين النهر والبحر"، والتي استخدم محتواها ونصوصها في برنامجه الانتخابي.

تنقسم رؤية حزب الصهيونية الدينية إلى مرحلتين، الأولى: تسمين الاستيطان ليصل عدد المستوطنين في الضفة الغربية إلى مليون مستوطن، عدا المستوطنين في القدس. أما المرحلة الثانية، والتي يمكن تسميتها مرحلة "الكانتونات- أي المناطق المعزولة"، بعد حل الإدارة المدنية، فتتمثل في وضع الفلسطينيين بين خيارين، إما العيش في كنف حكومة "الدولة اليهودية" كمواطنين من درجة ثانية، "كحال المقدسيين في القدس"، مع توفير تصريح لهم للتنقل بين مناطق الضفة الغربية، أو الرحيل إلى الأردن"، التي تم التنازل عنها من وجهة نظر سموتريتش، أو أي دولة أخرى، بتشجيع ودعم مالي من الاحتلال، وفي حال عدم قبول أحد الخيارين، سيكون الخيار الثالث هو استخدام القوة والقهر، كما تم استخدامها عند بناء دولة الاحتلال ضد القرى الفلسطينية عام 1948. كما يدعو سموتريتش إلى محو الخط الأخضر، ويعتبر أن

حل الدولتين ليس واقعيًا، ولن يُطبق أبدًا. في هذا السياق يمكن فهم تصريح سموتريتش حول ضرورة إزالة بلدة حوارة عن الوجود، ورغم محاولة تراجعه عن ذلك لاحقًا، إلا أن هذا التفكير يعبر في الحقيقة، عن أحد معتقداته العميقة في السيطرة على الضفة الغربية (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، 2022ب).

وكما ذكرنا في التأطير النظري، بأن "المعتقدات السياساتية " لا تقتصر على تلك الأفكار المتولدة عند العمل في كيان معين، بل تلك التي يحاول صاحبها تطبيقها، بغض النظر عن المؤسسة التي يعمل بها، فإنه يمكن الاستنتاج بأن خطورة أفكار سموتريتش تتمثل في كونها منسجمة تمامًا مع سيرته الذاتية، التي كرسها بشكل أساسي، للعمل لصالح الاستيطان في الضفة الغربية. لقد بدأ نشاطه السياسي في عام 2005 حينما كان عمره 25 عامًا، وذلك بعيد انسحاب الاحتلال من قطاع غزة، وخمس مستوطنات في شمال الضفة الغربية، حيث كان يقود حراكًا للمستوطنين رفضًا للانسحاب، حتى تم اعتقاله بسبب حيازته مئات اللترات من المواد الحارقة التي كان يخطط لاستخدامها ضد الفلسطينيين. وبعد ذلك، ساهم في تأسيس أكثر الجمعيات الصهيونية تطرفًا، وشغل فيها مناصب حساسة. أولى تلك الجمعيات "منظمة ريغافيم"، والتي ما زال يشغل منصب أمينها العام، وتعمل المنظمة على ملاحقة البناء الفلسطيني في مناطق "ج"، وتعتبره غير شرعي، كما تعمل على توجيه الدولة والمجتمع للاهتمام بالمحميات الطبيعية في أراضي الضفة. أما الجمعية الثانية فهي "حركة كوموميوت"، وتتبع لحزب تكوما، وترفض هذه الحركة الانسحاب من القطاع وجنين، وتدعو إلى تطبيق التوراة كمصدر وحيد لـ "إسرائيل" (القدس العربي، 2023)

أصبح سموتريتش عضوًا في الكنيست الإسرائيلي عام 2015، وقدم عددًا من مشاريع القوانين، كلها حول الاستيطان، ونجح في مصادقة الكنيست عليها. أهم تلك القوانين "قانون وحدة الاستيطان"، وسميت على مسمى وحدة الاستيطان والتي تعتبر وحدة أساسية في المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية، والذي يهدف إلى تسهيل نقل الأموال لتطوير البناء الاستيطاني في الضفة الغربية، وقد تم سن هذا القانون عمليا في نهاية 2015. وكذلك "قانون التسويات"، الذي يهدف إلى شرعنة البؤر الاستيطانية غير الشرعية، في حال أثبتت "حسن النية". وقد تم إقرار هذا القانون في 2017، واعتبره المستوطنون "كتابة جديدة لتاريخ المنطقة". ولكن بسبب الانتقادات الدولية الكثيرة، قامت المحكمة الإسرائيلية العليا بإلغاء هذا القانون عام 2020 (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، 2022ب).

ولاستقراء "المعتقدات الثانوية" (كما عبر عنها العالم باول سابيتير) للتفاهمات كما ورد ذكرها في الجدول، والتي تعني تلك الأفكار التي يمكن أن تتغير بما يحافظ على "المعتقدات الجوهرية العميقة"، و"المعتقدات السياساتية العميقة"، يمكن القول، إن الأفكار الوحيدة التي يمتلك سموتريتش مرونة فيها، هي تلك المرتبطة بالتفاصيل التقنية، كحجم الميزانيات المخصصة للاستيطان، والتوقيت المزمع فيه اتخاذ بعض القرارات المهمة، أو تفاصيل البناء الاستيطاني في المناطق المختلفة، ومدى سيطرته على الأرض الفلسطينية. وبناء على ذلك، وعلى نظرية "التحالفات المناصرة"، نجادل بأن جل أفكار سموتريتش تعبر عن معتقدات إما "جوهرية أو سياساتية"، يصعب تغييرها، أو إقناعه بعدم العمل على تحقيقها، وبالتالي ستشهد الفترة القادمة، تطورًا خطيرًا وغير مسبوق، في تهويد الأرض في الضفة الغربية وزيادة الاستيطان. ولن يحول دون التغيير الكبير المتوقع حصوله، إلا أن تساهم عوامل أخرى في انهيار الحكومة الحالية، أو غياب سموتريتش عن المشهد السياسي الحكومي.

وسنناقش في النقاط التالية، محددات أخرى تعزز الاستنتاج القائل إن الفترة القادمة القريبة ستشهد تطورا استيطانيًا كبيرًا وخطيرًا. وهذه المحددات تم التعبير عنها في الإطار النظري ب "الموارد".

محددات نجاح الحكومة الحالية المتطرفة في توسيع الاستيطان بوتيرة غير مسبوقة

حسب الإطار النظري المشار إليه في هذه الدراسة، فإن نجاح تطبيق الأفكار إلى واقع يتطلب وجود ستة موارد، هي 1- السلطة القانونية 2- المعلومات 3-الموارد المالية 4- الرأي العام الداعم 5- المجموعات القابلة للتعبئة 6- القيادة ذات المهارات العالية. وهذا ما تناقشه الدراسة في الفقرات التالية[4].

1- ترميم وتعزيز "السلطة القانونية" الخاصة بالاستيطان

لا تقتصر خطورة الحكومة الحالية، وخاصة الوزير سموتريتش، الذي يملك الصلاحيات الأكبر حول الاستيطان، على أفكارها الأيديولوجية المتطرفة، بل كذلك على وجود "سلطة قانونية" داعمة.

أولى سموتريتش، وحتى بن غفير، أهمية كبيرة للوضع القانوني الخاص بالمستوطنات بشكل عام، والبؤر الاستيطانية بشكل خاص، وذلك في الاتفاقيات الموقعة مع نتنياهو، وفي برنامجهما الانتخابي. وفي هذا الجانب، يلاحظ أن الاتفاقيات هدفت إلى شرعنة ما هو قائم، وتغيير بعض القوانين السابقة. فعلى سبيل المثال، هدف التفاهم رقم 109 بين سموتريتش ونتنياهو، إلى التسوية القانونية للبؤر الاستيطانية، وهذا منسجم مع ما وعدت به الصهيونية الدينية في برنامجها الانتخابي، الخاص بالعمل على المصادقة على 70 بؤرة استيطانية كمستوطنات قانونية، ومنسجم كذلك مع التفاهم رقم 151 بين بن غفير ونتنياهو، الذي أكد على نفس الفحوى. كما أن التفاهم رقم 125، يؤكد على أن الحكومة الحالية ستعمل على إعادة المستوطنين إلى البؤرة الاستيطانية "افاتار"، المقامة على جبل صبيح قضاء نابلس شمال الضفة الغربية المحتلة.

وفي سياق الترميم القانوني لقوانين سابقة معمول بها، ورد في التفاهم رقم 124، أن الكنيست الإسرائيلي سيقوم بتعديل قانون الانسحاب من مستوطنات في شمال "يهودا والسامرة". وقد تم ذلك فعلًا بتاريخ 21 آذار/ مارس 2023، حيث تمت المصادقة على قرار (فك الارتباط) بالقراءة الثانية والثالثة (الأخيرة). وبموجب هذا القرار، يحق للمستوطنين العودة للمستوطنات الأربعة التي تم الانسحاب منها في جنين، وهي مستوطنات حومش، وكديم، وجانيم (غنيم)، وترسله (سانور)، بالإضافة إلى معسكر دوتان (عرابة)، كما سيقضي القرار إلى شرعنة وضع طلاب المدارس الدينية الاستيطانية في حومش (فريق التحرير- الترا فلسطين ، 2023). بالإضافة إلى ذلك، وفي سياق تعزيز مكانة "وحدة الاستيطان"، يسعى سموتريتش من خلال مشاريع القوانين، إلى تعزيز صلاحيات "وحدة الاستيطان"، وزيادة الدعم المالي لها، كما ورد في تفاهم رقم (122)، والذي ينص على أن الحكومة ستقدم 750 مليون شيكل لهذه الوحدة.

تعكس هذه القرارات والقوانين التغيير الهيكلي الذي بات يسمح للوزير سموتريتش، بالنظر إلى طبيعة الأراضي فيما إذا كانت أراضي خاصة أو أراضي دولة، بعد نقل هذه الصلاحية من وزير الدفاع. هذا يعني أنه، وبالرغم من خطورة القوانين الجديدة، سواء تلك التي تُعدل قرارات سابقة، أو تؤسس لواقع جديد في بعض المناطق، إلا أن الخطر الحقيقي يكمن في الصلاحيات نفسها، والتي من شأنها تحويل مناطق شاسعة من الضفة (قد يفوق ما تم السيطرة عليه منذ احتلال

[4] تم استخدام مصطلح "محددات" كمرادف ل "موارد" لسهولة توظيفها في بعض السياقات.

الضفة الغربية حتى اليوم) إلى أراضي دولة، وبالتالي شرعنة التوسع الاستيطاني المحتمل. أي أن قرارات وقوانين جديدة لم يتم الحديث عنها بعد، من المتوقع أن تُناقَش ويُصادَق عليها بعد فترة من الزمن.

ولتلخيص الصورة العامة التي تشكل "السلطة القانونية" حول الاستيطان، من الجيد أن نوضح كيف تجري عملية البناء الاستيطاني، والأطراف ذات الصلة بها. يقوم مجلس التخطيط الأعلى التابع للإدارة المدنية، بتقديم الخطط والمشاريع الاستيطانية والمصادق عليها، سواء تلك المرتبطة ببناء مستوطنات وبؤر استيطانية، أو وحدات استيطانية جديدة، أو السيطرة على أراضٍ بعد تسوية حالتها. وبدورها، تعمل الحكومة الإسرائيلية على المصادقة على قرارات المجلس الأعلى للتخطيط. بعد ذلك، يناط بالإدارة المدنية تنفيذ الخطط المصادق عليها، بالتنسيق مع الوزارات الأخرى ومجلس المستوطنات "يشع". وبعد أن يتم البناء، يوكل الأمر إلى المجالس المحلية للمستوطنات، حيث تقوم بمتابعة توفير البنى التحتية والخدمات الرئيسة. وفي حال اتخذت أذرع السلطة القضائية، وتحديدًا محكمة العدل العليا، قرارًا بتجميد أي من القرارات الرامية إلى توسع الاستيطان، فإن الجهة المنوط بها الرد على الادعاءات، بناءً على الاتفاقيات قبل تشكيل الحكومة، هم المستشارون القضائيون، الذين عيّنتهم الصهيونية الدينية في الحكومة الحالية.

أما بخصوص القدس، التي أعلن الاحتلال ضمها منذ عام 1967، فإن رئيس بلدية القدس، هو من يقرر التوسع الاستيطاني في المدينة. ومن الجهات ذات الصلة المباشرة بالتوسع الاستيطاني، وزارة الهجرة، التي توظف المشاريع الاستيطانية، وخاصة الكبيرة، كأداة تسويقية لجلب اليهود، خاصة المتدينين، من المناطق المختلفة، للاستيطان في مستوطنات الضفة الغربية. إضافة إلى ذلك، تعمل وزارة "المهام القومية"، على تعيين أشخاص في مجلس التخطيط الأعلى. وتساهم "وحدة الاستيطان"، التي تعتبر وحدة أساسية في المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية، في دعم البناء الاستيطاني ماليًا، خاصة على جانبي الخط الأخضر.

عند تحليل هذه البنية القانونية الخاصة بالاستيطان، نرى أن الصهيونية الدينية بقيادة سموتريتش، استطاعت السيطرة على مفاصل معظم المؤسسات ذات الصلة بالاستيطان، فمن جهة، يعتبر سموتريتش مسؤولًا عن ملف الإدارة المدنية، ومجلس التخطيط الأعلى للمستوطنات، وعن تعيين المستشارين القانونيين المسؤولين عن الرد على محكمة العدل العليا بخصوص قضايا الاستيطان، كما أن وزيرة المهام القومية ووزير الهجرة، ينتميان إلى حزب الصهيونية الدينية بقيادة سموتريتش نفسه. أما وحدة الاستيطان، فإن الشخص الأول الداعم لها هو سموتريتش، حتى أنه أفرد بنود اتفاق خاصة بها مع نتنياهو، كما ورد في البند رقم 99، الذي يهدف إلى تعزيز شرعيتها. أما رئيس مجلس المستوطنات شلومو نئمان (حباس، 2022) ورئيس بلدية القدس موشيه ليون المتشددان (فرانس 24، 2018)، فإنهما ينتميان إلى حزب الليكود، الذي لا تختلف معتقداته الجوهرية والسياسية بشأن ضرورة التوسع الاستيطاني.

يمكن الاستنتاج أن حكومة الاحتلال الحالية، وخاصة الوزير سموتريتش، تعمل على توظيف جميع المحددات "الموارد" التي من شأنها العمل على توسعة الاستيطان، وبشكل خاص، وفي ضوء تحليل الفقرات السابقة، بات من الواضح حرص الحكومة الحالية على إيجاد "سلطة قانونية" للاستيطان، من خلال السيطرة على مفاصل المؤسسات ذات الصلة، والتغيير البنيوي، والمصادقة على قرارات في الكنيست، من شأنها تثبيت الوضع الراهن، والتأسيس لوضع استيطاني جديد، سواء من خلال تغيير بعض القوانين السابقة، أو سن قوانين جديدة. تكمن خطورة تعزيز "السلطة القانونية" الداعمة، في كون ذلك محددًا خطيرًا، ولعله الأخطر، في ضمان توسع الاستيطان بشكل غير مسبوق، كما أن إيجاد

"سلطة قانونية قوية"، من شأنها أن تساهم في نجاح استثمار الموارد الأخرى (الموارد المالية، المهارات القيادية، توفر المعلومات، دعم الرأي العام، وجود مجموعات داعمة). وممّا يؤكد على هذا الاستنتاج، تصريح سموتريتش في 14 شباط/ فبراير في البؤرة الاستيطانية " غفعات هارئيل "، حيث قال: "واشنطن تدرك أننا ملتزمون بالاستيطان، وسنزيل جميع القيود عن البناء في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)" (أرناؤوط، 2023).

تبقى سلطة واحدة قد تمثل عقبة في "بعض القرارات"، وهي محكمة العدل العليا، في حال عدم اقتناعها بمسوغات المستشارين القانونيين المترافعين عن بعض قضايا الاستيطان. إلا أنه وفي حال نجاح حكومة الاحتلال في سن التعديلات القضائية، والتي من أهمها إضعاف دور القضاء، فإن ذلك سيكون آخر خطوة لإحكام حلقة "السلطة القانونية" حول الاستيطان. من الجدير ذكره في هذا السياق، أنه لا ينبغي تفسير انقسام المجتمع الإسرائيلي حول التعديلات القضائية وحرص نتنياهو وحكومته على ذلك من باب إنقاذ نتنياهو لنفسه من أي عقوبات قضائية محتملة وحسب، بل كذلك، لأن التغيير القضائي من شأنه وبشكل مباشر أن يسهل تطبيق القرارات المتخذة من الكنيست أو من وزير الاستيطان حول توسع الاستيطان، وهذا من أهم أولويات الأحزاب المشكلة لحكومة الاحتلال. وبالتالي، في حال نجاح حكومة نتنياهو في معركة القضاء، ولمآلات ذلك على ملف الاستيطان، فإننا سنشهد "نكبة فلسطينية ثالثة"، يتمدد فيها الاستيطان جغرافيًا وديمغرافيًا، الأمر الذي سيهدد الوجود الفلسطيني على أراضي الضفة الغربية. وفي هذا السياق، يمكن أن نفهم تصريحات سمورتيش الأخيرة في فرنسا، والذي نفى وجود شعب فلسطيني، حيث قال إنه اختراع وهمي لم يتجاوز عمره 100 عام" (الجزيرة، 2023ب).

2- تصور استيطاني توسعي واضح الملامح، بدأت خطواته العملية على الأرض

اعتبر العالم باول سابيتير "توفر المعلومات" محددًا آخر لنجاح تطبيق السياسات. وعند تحليل البيانات، يتضح أن الحكومة الإسرائيلية الحالية، تمتلك تصورًا واضحًا وشاملًا للتوسع الاستيطاني، يستند إلى بيانات ومعلومات دقيقة. ينعكس ذلك في الأبعاد المختلفة المذكورة في الاتفاقيات بين الأحزاب، إذ لم تقتصر على زيادة عدد الوحدات الاستيطانية بدون الاتفاق على الأمور الأخرى ذات الصلة، وإنما عكست الاتفاقيات الاهتمام بالجانب القانوني الخاص بتسوية الأراضي (البنود 119 و122 و132)، وكذلك بالزراعة (البنود 140 و147)، والبنى التحتية (البنود 119 و129)، واقتصاد المستوطنات (البند 134)، والموارد الطبيعية (البنود 134 و138)، والاهتمام بالآثار (البند 97)، والتربية التوراتية (البند 124)، وكذلك الهجرة الجديدة للمستوطنات (البنود 91 و93). وتطبيقًا لهذه البنود وغيرها، اتخذت عددا من القرارات.

وإضافة إلى قرار الكنيست بإلغاء "فك الارتباط"، والعودة إلى مستوطنات في شمال الضفة، قرر الكابينيت الإسرائيلي بتاريخ 13 شباط/ فبراير 2023، شرعنة 9 بؤر استيطانية، وتحويلها إلى مستوطنات معترف بها، وإمدادها بالبنى التحتية اللازمة، وهي مستوطنات "أبيغيل" و "بيت حوغلا"، و "غفعات هرئيل" و "غفعات أرنون"، و "متسبي يهودا"، و "ملاخي هشالوم"، و "عساهئيل"، و "سادي بوعز"، و "شحريت" (أرناؤوط، 2023). وبحسب بيان الحكومة، فإن القرار ينص كذلك على "بدء عملية واسعة للتحضير لمواصلة إجراءات شرعنة سائر البؤر الاستيطانية العشوائية". وكذلك صادقت على مخططات لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة. وبناءً على ذلك، دعا الكابينيت الإسرائيلي المجلس الأعلى للتخطيط والبناء في الضفة للانعقاد، والمصادقة على بناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة؛ لتوسيع مستوطنات قائمة (جريدة الأيام، 2023). وفعلًا عقد مجلس التخطيط الأعلى للمستوطنات اجتماعًا بتاريخ 22 آذار/ مارس 2023،

صادق خلاله على بناء 3 آلاف وحدة استيطانية، وفي اليوم التالي، عقد المجلس اجتماعًا آخر، صادق فيه على بناء 4 آلاف وحدة استيطانية جديدة. هذا بالإضافة إلى شرعنة 278 وحدة استيطانية قائمة. وبالتالي يصبح مجموع الوحدات الاستيطانية التي أقرت خلال يومين فقط، 7,278 وحدة استيطانية (ضاهر، 2023)

وعن أماكن بناء هذه الوحدات، وطبقًا لما أعلن عنه حتى الآن، فإن المخططات تهدف إلى بناء نحو 1,100 وحدة سكنية في مستوطنة "معاليه أدوميم"، وقرابة 630 وحدة سكنية في مستوطنة "كوخاف يعقوب" قرب رام الله، و485 وحدة سكنية في مستوطنة "غفعات زئيف"، و485 وحدة سكنية في مستوطنة "عاموس" الواقعة شمال شرق الخليل، و430 وحدة سكنية في مستوطنة "إليعزر" قرب بيت لحم. وفي نفس الاجتماع، تم إقرار بناء 1000 وحدة استيطانية في تجمع مستوطنات "غوش عتصيون" جنوب بيت لحم. وتتوزع الوحدات الاستيطانية الجديدة على مستوطنات "إليعازر نتيف أفوت" - 433 وحدة استيطانية، و"بني كيدم" - 120 وحدة، و"ألون شفوت" 18 وحدة، و"أيفي هناحل" - 76 وحدة، و"معالي عاموس" - 409 وحدات، و"متساد" - 6 وحدات (ضاهر، 2023).

بعض مخططات البناء التي صادق عليها مجلس التخطيط هذا العام، هدفت إلى شرعنة بؤر استيطانية "عشوائية"، مثل "مافوؤوت ياريحو" التي تمت شرعنتها كمستوطنة مستقلة، و"بني كيدِم" التي تمت شرعنتها وضمها إلى مستوطنة "ميتساد". كما قام مجلس التخطيط بشرعنة البؤرة الاستيطانية العشوائية "زايت رعنان" كحيّ في مستوطنة "طلمون"، والبؤرة الاستيطانية "نوفي نِحميا" التي تم ضمها كحي في مستوطنة "رحاليم". ومنح المجلس مصادقة أولية لمخطط بناء يشرعن البؤرة الاستيطانية "ناتيف هأفوت"، وهي بؤرة استيطانية عشوائية تم إخلاء قسم منها قبل عدة سنوات، وسيصادق عليها كحي في مستوطنة "إلعيزر". إضافة إلى ذلك، صادق المجلس على دفع مخططات بناء في مستوطنات معزولة في قلب الضفة الغربية، مثل مستوطنات "معاليه عاموس"، و"نوكديم"، و "ألون موريه" و"كفار تبواح" (ضاهر، 2023).

حسب ما تم نقله عن يديعوت أحرنوت، فإن الوحدات الاستيطانية التي أعلن عن مخططاتها من قبل مجلس التخطيط الأعلى للمستوطنات، تعبر عن 43 خطة تفصيلية معدة مسبقًا. وبمقارنة عدد الوحدات التي أقرها مجلس التخطيط في الأعوام السابقة، يتضح أنه صادق على بناء 4427 وحدة عام 2022، وعلى 3645 وحدة عام 2021 (مجادلة، 2023). وكخطوة عملية للبدء بتنفيذ المخططات، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن مناقصات لبناء 940 وحدة سكنية في 24 آذار 2023 (القصاص، 2023).

وبتاريخ ال23 من آذار، قالت هيئة البث الإسرائيلية إن بلدية القدس أقرت خطة بناء حي استيطاني جديد في جنوب المدينة، حيث سيضمّ أكثر من 1,200 وحدة سكنيّة. وسيربط بين مستوطنتي "غفعات هاماتوس" و"هار حوما" قرب بيت صفافا، وسيمنع هذا الحي التواصل الجغرافي الفلسطيني بين المدينة المحتلة وبيت لحم. وتقع أجزاء كبيرة منه خلف "الخط الأخضر" (الجزيرة، 2023ت).

عند تأمل خطط البناء الاستيطانية، يلاحظ أن القسم الأكبر منها يتركز في الكتل الاستيطانية المحيطة بالقدس، وهي كتلة معاليه أدوميم، وكتلة جفعات زئيف، وكتلة عتصيون. ولهذا عدة دلالات، أهمها حرص الاحتلال على تطبيق مشروع القدس الكبرى، الذي يحاصر المدينة بهذه الكتل الثلاثة، كما أن تعزيز الاستيطان في هذه الكتل، من شأنه أن يرسخ الفصل الجغرافي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، وعزل الفلسطينيين في كنتونات منفصلة، ومما يعزز هذا

الاستنتاج، عدم اقتصار التوسع الاستيطاني على محيط القدس فحسب، بل كما ذكرنا، فإن المخططات تهدف إلى إعادة إحياء بعض المستوطنات والبؤر الاستيطانية في قلب الضفة الغربية، والتي تم تجاهلها سابقًا، من شأن ذلك زيادة الجيوب الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية، خاصة في ظل وجود العدد الكبير من الوحدات الاستيطانية المخطط لها، والتي تساوي حتى اليوم، ضعف ما تم إقراره العام السابق. يلاحظ كذلك أن قرارات مجلس التخطيط، جاءت بنفس اليوم الذي تم فيه توقيع الاتفاق بين سموتريتش ووزير الدفاع، كتطبيق عملي لاستخدام صلاحيته وتوظيف تأثيره. ومن المتوقع كذلك اتخاذ قرارات جديدة بشأن التوسع الاستيطاني، لا تقتصر فقط على زيادة عدد الوحدات الاستيطانية، بل كذلك على توسع السيطرة على الأرض الفلسطينية، وطرد فلسطينيين من مناطق "ج"، ومن أبرزها "مسافر يطا" جنوب الخليل، المهددة بالهدم وطرد سكانها الفلسطينيين، الذين يبلغ عددهم حوالي 1200 فلسطيني.

كان من اللافت كذلك، ولأول مرة منذ الانسحاب من مستوطنات غزة، موافقة الحكومة الإسرائيلية على إقامة مستوطنة جديدة في منطقة متاخمة للحدود مع قطاع غزة، وقالت صحيفة معاريف الإسرائيلية، إن الحديث يدور عن إقامة مستوطنة باسم "حانون"، بناء على توصية المجلس الوطني للتخطيط والبناء (حكومي)، التي صدرت في كانون ثاني/ يناير 2022. وستكون المستوطنة مختلطة تضم 500 عائلة دينية وعلمانية، وستقام شرقي "كيبوتس سعد" ضمن ما يسمى المجلس الإقليمي "سدوت هنيغف"، على بعد 7 كيلومترات من السياج الحدودي شرق قطاع غزة، وفق المصدر ذاته. ولذلك دلالة واضحة على الأثر الكبير والخطير المتوقع من وجود الأحزاب الصهيونية شديدة التطرف في سدة الحكم (الجزيرة، 2023ث).

3- دعم مالي وضريبي يساهم بنجاح الأفكار الاستيطانية المتطرفة

يعتبر الدعم المالي من أهم العوامل التي تساهم في تحويل الأفكار إلى واقع، ويبدو أن هذا المورد متوفر على عدة مستويات. فكون سموتريتش وزيرًا للمالية، يشكل أحد أهم العوامل في توسعة الاستيطان، وكان قد عبر مرارًاعن نيته المصادقة على ميزانيات المشاريع الخاصة بالتوسع الاستيطاني، وكذلك المشاريع الرامية إلى دعم المستوطنين ماليًا. فقد ورد مثلًا في البند 122 أن الحكومة ستقدم 750 مليون شيكل سنويًا لـ "وحدة الاستيطان"، وسيصبح ذلك جزءًا من الميزانية الحكومية، وفي بند 129، ورد أنه سيصادق على توفير 1.6 مليار شيكل سنويًا لتطوير الطرق بين مستوطنات الضفة الغربية، والأخطر من ذلك أنه سيصادق على ميزانية لخطة خمسية (لخمس سنوات)، وتكون جزءًا من ميزانية الدولة، كما ورد في البند 123.

وعلى مستوى دعم المستوطنين وتشجيعهم، ورد في البند رقم 136، أنه سيتم توفير مزايا ضريبية للمستوطنين في المستوطنات الخطيرة كسياسة داعمة لهم، كما تم الإقرار في البند رقم 137، أنه سيتم الموافقة على جميع طلبات الدعم المالي المقدمة من قبل المستوطنين. بناءً على ذلك، يمكن القول، إن الدعم المالي متوفر على المستوى الكلي والجزئي للبناء الاستيطاني، وهذا من أهم العوامل المحددة لنجاح حكومة الاحتلال الحالية في التوسع الاستيطاني.

4- رأي عام إسرائيلي داعم

يشكل دعم "الرأي العام" الإسرائيلي، وخاصة الرأي العام "للمستوطنين" الداعمين لسياسات تعزيز الاستيطان في الحكومة الحالية، أحد أهم العوامل الداعمة لتحويل هذه السياسات لواقع حقيقي. ولعل ملف الاستيطان، هو الملف الوحيد الذي لا تختلف حوله أحزاب اليمين المختلفة، سواء أولئك المشكلين للائتلاف الحكومي أو المعارضة. فجميع هذه

الأحزاب تنادي وتسعى إلى تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية. عند استقراء السير الذاتية للوزراء الحاليين في حكومة الاحتلال، وجدنا أن 8 وزراء من أصل 30، يعيشون في مستوطنات الضفة الغربية، وعلى رأسهم بن غفير وسموتريتش، وكذلك 5 وزراء آخرين يعيشون ضمن حدود بلدية القدس. ولعلها المرة الأولى في تاريخ الاحتلال، التي يصل فيها عدد الوزراء القاطنين في مستوطنات الضفة والقدس المحتلة لهذا العدد. من أهم دلالات ذلك، هو أن استرضاء المستوطنين بات أمرًا جوهريًا في سياسة الاحتلال، وأنهم باتوا مصدر شرعية مهما للسياسيين، أي أن الرأي العام للمستوطنين، بات موجهًا أساسيًا لسياسات الحكومة الإسرائيلية.

5- مجموعات استيطانية معبأة أيديولوجيًا

لا يكتفي بعض المستوطنين المشكلين للرأي العام الداعم للاستيطان، بدعمهم لسياسيين يمثلونهم، بل يتجاوز ذلك إلى انضمام عدد كبير منهم إلى "مجموعة استيطانية" معبأة أيديولوجيًا، متأهبين للمشاركة في تطبيق الأفكار، والنزول على الأرض، والاشتباك مع الفلسطينيين من أجل السيطرة على الأرض، والإمعان في إرهاب الفلسطينيين. من أبرز هذه المجموعات: منظمة ريغافيم، وحركة كوموميوت، وغوش إيمونيم، وشباب التلال وغيرها. تتمثل خطورة هذه المجموعات المتطرفة، في امتلاك الكثير منهم للسلاح، وبالتالي صعوبة مواجهتهم. وفي ظل وجود الحكومة الحالية، باتت هذه المجموعات تمتلك دعمًا رسميًا حكوميًا، خاصة في المناطق التي أعلنت عنها الحكومة الإسرائيلية، أو ستعلن عنها قريبًا (تطبيقًا للاتفاقيات مع سموتريتش)، أنها باتت أراضي دولة تابعة للاحتلال. تزداد خطورة ذلك أيضًا، في ظل تزايد عدد الأسلحة بيد المستوطنين، حيث صرح بن غفير في شباط/ فبراير الماضي، أنّه سيعمل على زيادة عدد تصاريح امتلاك الأسلحة، من ألفي قطعة سلاح شهريًا، إلى عشرة آلاف على الأقل. وحسب هآرتس، فإن عدد المستوطنين حاملي السلاح، عدا أفراد الجيش، يصل إلى حوالي 150 ألف (حوالي 20% من عدد المستوطنين) (خليل، 2023)، ومن المتوقع، وحسب تقديرات للجنة الأمن في الكنيست، نشرها موقع "شومريم" (المراقبين) الإسرائيلي مطلع تموز/ يوليو الماضي، أن يصل عدد المستوطنين الحاصلين على رخصة حمل سلاح، إلى 165 ألف مع نهاية عام 2023 (دغلس، 2023).

وفي حال استمرار سياسة تسهيل حمل السلاح للمستوطنين، على الأقل بنفس الوتيرة المطبقة الآن في عام 2023، فهذا يعني أنه وفي غضون 5 سنوات، سيكون ربع المستوطنين على الأقل يمتلكون أسلحة خاصة. ومما يعزز هذا الاستنتاج، ما أوردته وزارة الأمن القومي الإسرائيلي، حيث قالت إن طلبات الحصول على تراخيص السلاح تضاعفت من 19 ألفًا عام 2021، إلى نحو 42 ألفًا عام 2022. ومن المتوقع أن عدد الطلبات في تزايد متسارع مع وجود الحكومة المتطرفة الحالية. ومما يساهم في ذلك أيضًا، عزم بن غفير تسهيل إجراءات الحصول على السلاح، إذ إن متوسط الوقت اللازم للحصول على السلاح هو 7 أشهر، لكنه، أي بن غفير، يهدف إلى أن يتمكن المستوطن من الحصول على السلاح في غضون مدة لا تزيد عن 3 أشهر (شوفال، 2023). الأمر الآخر، هو أن بن غفير سيقوم باستغلال التغيير الذي قام به وزير الأمن الداخلي للاحتلال جلعاد أردان عام 2018، حيث غير معيار الحصول على السلاح، من "الضرورة" الملحة بسبب مكان الإقامة أو العمل، بعد إثبات ذلك، إلى توفر معايير " الأهلية" في حمل السلاح، أي أن يكون الشخص قد تلقى تدريبًا قتاليًا (هلسة، 2023). الأمر الذي يعني تحفيز المستوطنين على ارتكاب جرائم كبيرة، ربما لم نشهدها من قبل، بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم، كالهجوم الأخير على بلدة حوارة، وحرق عشرات الممتلكات.

6- بين تطرف نتنياهو و ابتزاز سموتريتش: الاستيطان يتصاعد

تلعب القيادة حسب الإطار النظري في هذه الدراسة، دورًا مهمًا ومركزيًا في تحويل الأفكار والسياسات إلى واقع، ولتحقيق ذلك يفترض الإطار النظري أن امتلاك القيادة لمهارات استثنائية وقناعات عميقة حول أمر ما، من شأنه أن يحول الأفكار إلى واقع. عند استقراء ذلك في حكومة الاحتلال، يلاحظ أن جميع قيادات الأحزاب اليمينية الحالية المشكلة للحكومة، تمتلك قناعات شبه موحدة حول ضرورة التوسع الاستعماري، وكذلك امتلاك نتنياهو تحديدًا، لمهارات قيادية استثنائية، جعلته الشخص الوحيد الذي يحكم حكومة الاحتلال للمرة السادسة. وما يهمنا في هذا السياق، أنه وعلى صعيد ملف الاستيطان، استطاع نتنياهو أن يبرهن واقعيًا، أن الاستيطان في فترة ولاياته تزداد وتيرته بشكل كبير، وأنه تمكن في فترات إدارته السابقة، من الموازنة بين مطالب المستوطنين المستمرة في زيادة وتيرة الاستيطان، وبين الحفاظ على دعم الإدارة الأمريكية للاستيطان، إما بشكل مباشر وكبير كفترة حكم ترامب، أو على أقل تقدير عدم فقدان الشرعية الأمريكية للبناء الاستيطاني، حتى لو كان ذلك بشكل غير مباشر، من خلال سياسة "غض الطرف"، أو "عدم اتخاذ إجراءات" عملية ضد الاستيطان، وكذلك التوازن في عدم تضرر علاقات دولة الاحتلال مع المجتمع الدولي، وخاصة الاتحاد الأوروبي، بشكل كبير تصل للقطيعة بسبب ملف الاستيطان.

في ظل حكومة الاحتلال الحالية، استجد عامل رابع، بات من الضرورة أن يأخذه نتنياهو بعين الاعتبار، وهو الموافقة على مطالب قيادة الأحزاب الأخرى اليمينية، والتي كانت عمليًا السبب الحقيقي في فوزه لولاية سادسة في حكومة الاحتلال، كشرط لبقائه في منصبه. كان ذلك واضحًا جدًا في معركة التغييرات في بنية القضاء، التي حاول نتنياهو سنها رغم قناعته أنها قد تسبب تهديدًا حقيقيًا لحكومته بالانهيار، ولكن الضغط الكبير من سموتريتش وبن غفير، جعلته يقاتل حتى آخر نفس من أجل إقرارها. وكان من الواضح لأي مراقب، أن نتنياهو امتلك مرونة عالية في عدم سن هذه السياسات الجديدة، أو تأجيلها، ولكن ضغط القيادات الأخرى كان السبب في إصراره عليها، خوفًا من انسحاب الأحزاب الأخرى من الحكومة، وبالتالي انهيارها، ويبدو أن الأحزاب الأخرى توصلت لقناعة، مفادها أن الإصرار على ذلك، وتجاهل مطالب الشارع بشكل كامل، سيضع جميع أحزاب الحكومة الحالية في خطر، ولن يستفيد أحد من ذلك، لذلك أظهرت مرونة في تأجيل تطبيق "الإصلاحات القضائية". هذا يعني أن "الرأي العام"، كان سببًا مباشرًا في تراجع بعض الأحزاب عن بعض برامجها التي وعدت بها في البرنامج الانتخابي.

الأمر مختلف في ملف الاستيطان، إذ إن الرأي العام الإسرائيلي لا يعارض التوسع الاستيطاني، وبالتالي، هناك انسجام بينه وبين مطالب سموتريتش وبن غفير في توسع الاستيطان. ورغم معارضة المجتمع الدولي عمومًا للاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، إلا أن الاستقراء التاريخي لسلوكه لم يشكل عاملًا في نبذ دولة الاحتلال، أو قطع العلاقات معها. كذلك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة، فهي دائمًا تستخدم حق النقض (الفيتو) في رفض القرارات الخاصة بإدانة دولة الاحتلال في ملف الاستيطان، رغم تأكيدها على حل الدولتين. صحيح أن هناك لهجة مرتفعة، ربما لم نشهدها من قبل، من قبل المجتمع الدولي والولايات المتحدة تجاه الحكومة الحالية المتطرفة، إلا أن ذلك من غير المتوقع أن يساهم في تراجع نتنياهو عن تطبيق ما تم الاتفاق عليه مع سموتريتش وبن غفير، حول زيادة وتيرة الاستيطان. فإذا لم تستطع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي ثني نتنياهو في معركة القضاء، بسبب ابتزازه المستمر من قبل بن غفير وسموتريتش، فإن تأثير الرأي العام استطاع ولو مؤقتًا تعليق التعديلات القضائية، ومن باب أولى أن يجعل نتنياهو مطالب سموتريتش وبن غفير المنسجمة مع الرأي العام، ذات أولوية كبرى للحفاظ على منصبه، رغم إمكانية تأثر علاقة دولة

الاحتلال مع الدول الأخرى، مع وجود شواهد عملية على ذلك، على الأقل في المدى المنظور، ما لم تقم بعض الدول، وخاصة المؤثرة، باتخاذ قرارات غير مسبوقة، كقطع العلاقات مع الاحتلال، ونبذها كدولة عنصرية.

الخاتمة والاستنتاجات

بعد تحليل نقاط الاتفاق بين الأحزاب اليمينيّة المشكلة لحكومة الاحتلال الحالية، يمكن القول وبكل وضوح، إن الشيء المفقود في كل هذه النقاط والتفاهمات، ذكر الفلسطيني لاسترجاع أي من حقوقه أو تقرير مصيره، أو حتى التأكيد على حل الدولتين، بل على العكس، تم التأكيد على عدم قابلية تطبيق هذا المشروع، ولم يتم طرح أي مشروع سياسي يجعل الفلسطينيين جزءًا منه، بل تم التعامل معهم كمشكلة يجب التخلص منها، وهذا ما كان واضحًا في مشروع "حسم الصراع"، الذي بات محددًا لسلوك الاحتلال في التعامل مع ملف الاستيطان حيث الأولوية للمشروع الصهيوني وللمستوطن على أراضي الضفة الغربية. كان واضحًا كذلك أن حكومة الاحتلال، لم تعر أي اهتمام للسلطة الفلسطينية كأحد العوامل التي من الممكن أن تساهم في تراجعها في تطبيق المشاريع التوسعية للاستيطان، إذ أثبت الواقع، أن ورقة، إيقاف التنسيق الأمني من قبل السلطة الفلسطينية، غير مجدية، إذ تدرك السلطة أن ورقة الضغط هذه هي نفسها الضامن لبقائها.

تستنتج هذه الورقة بأننا سنشهد واقعًا غير مسبوق، يتجسد في تزايد كبير جدًّا في البناء الاستيطاني في الضفة الغربية، لدرجة أنه يعيد تشكيل خريطة الضفة الغربية المقسمة أصلًا، إلى واقع أعقد وأشد تجزئة، وذلك لوجود أحزاب يمينية متطرفة، تتفق فيما بينها على مجموعة معتقدات متشددة، وتؤمن، من بين أمور أخرى، بأولوية وجود "ثورة في البناء الاستيطاني". تزداد خطورة ذلك بشكل كبير؛ بسبب وجود موارد ومحددات تساهم في نجاح الاحتلال بتحقيق ذلك، أهمها وجود سلطة قانونية داعمة، ومشاريع استيطانية واضحة المعالم، وتوفر الدعم المالي، وكذلك الرأي العام الداعم والجماعات المعبأة، وأخيرًا وجود قيادة حكومية تجعل تنفيذ مشاريع الاستيطان شرطًا لإرضاء قيادات الأحزاب الأخرى، وبالتالي الحفاظ على منصبها.

من شأن التزايد المتوقع الذي بدأنا نشهد بوادره على أرض الواقع، أن يكون له تداعيات سياسية وأمنية وغيرها. فمن الناحية السياسية، يعتبر نجاح سموتريتش في إلغاء الإدارة المدنية، ولو بعد فترة خلال حكمه، وجعل الملفات المرتبطة بالمستوطنات والمستوطنين جزءًا من عمل الحكومة الإسرائيلية مباشرة، وإعلان ضم سياسي وإداري وقانوني لهم كجزء من دولة الاحتلال، أي أن جل مناطق "ج" ستصبح جزءًا من دولة الاحتلال. أما بخصوص الفلسطينيين القاطنين في مناطق "ج"، فإما سيتم ترحيلهم لمناطق "أ" و "ب "، أو ضمهم كمواطنين لدولة الاحتلال كدرجة ثانية أو ثالثة، ويصبحون كالمقدسيين الذين يواجهون خطر الهوية. وبما أن عمل الإدارة المدنية لا يقتصر عمليًا على سكان مناطق "ج"، فمن المتوقع أن يصبح جيش الاحتلال الإسرائيلي مسؤولًا مباشرًا عن الكانتونات المتبقية، وبالتالي يصبح دور السلطة أقرب لـ "روابط القرى" التي رُفضت في عهدها، ولكن قد يجدها الفلسطينيون أمرًا واقعًا في حال بقاء السطلة الفلسطينية، بالرغم من اختلاف المسميات.

وحتى قبل إلغاء الإدارة المدنية، تساهم حكومة الاحتلال في تقويض دور السلطة الفلسطينية، من كونه كيانًا يبحث عن دوره السياسي، إلى كانتونات تقوم بدور إداري لبعض شؤون الحياة، مع ضرورة قيامها بدور خدمة التنسيق للاحتلال،

لتحافظ على كينونتها. كان ذلك واضحًا في اجتماعات العقبة وشرم الشيخ، التي كان من أولوياتها الحد من العمل المقاوم الفلسطيني ضد الاحتلال خاصة في شهر رمضان، وكذلك تأكيد نتنياهو وسموتريتش، فور انتهاء اجتماع العقبة، على عدم تعليق البناء الاستيطاني، خلافًا لما بدا أنه من مخرجات تفاهمات العقبة، ليعكس ذلك نظرة الاحتلال لدور السلطة.

ومن الناحية الأمنية، وفي ظل عدم وجود أفق سياسي للفلسطينيين، سيساهم تزايد الاستيطان في استمرار وزيادة وتيرة المواجهة مع الاحتلال، إذا إن التزايد الاستيطاني في الضفة يمس حياة الفلسطينيين بشكل يومي ومباشر، فمن السيطرة على أراضي الفلسطينيين، إلى اعتداءات المستوطنين المستمرة، إلى الشعور المتزايد باضمحلال الحق الفلسطيني وتعاظم مزايا المستوطنين، من المتوقع أن تزداد هذه المواجهة في ظل وجود عوامل أخرى، أهمها الفجوة الكبيرة بين السلطة الفلسطينية والمواطن الفلسطيني، ونمو ظاهرة المجموعات الفلسطينية المسلحة، أي توفر السلاح بيد الشباب الفلسطيني. ، ووجود جيل من الشباب أثبت أن مشاريع طمس روح المقاومة لم تنجح معه.

المراجع

- **أكرم القصاص** فلسطين تدين مصادقة حكومة الاحتلال على مناقصات لبناء وحدات استيطانية جديدة. اليوم السابع . 24 مارس, 2023. - أبريل, 2023. http://www.youm7.com/6126468
- البرنامج الانتخابي لحزب الصهيونية الدينية. 2022. - 2023. https://utm.guru/ufLz5.
- **الجزيرة** بعد دعوته إلى محو حوارة.. وزير المالية الإسرائيلي ينفي وجود الشعب الفلسطيني. شبكة الجزيرة . 20 مارس, 2023. - ابريل, 2023. https://aja.me/e841bk
- **الجزيرة** بين سموتريتش وغالانت.. تفاهم إسرائيلي على تقاسم صلاحيات وزارة الدفاع بالضفة الغربية المحتلة. شبكة الجزيرة . 23 فبراير, 2023. - مارس, 2023. - https://aja.me/7ixrny
- **الجزيرة** سلطات الاحتلال تبلغ سكان "مَسافِر يطا" قرب هدم منازلهم . شبكة الجزيرة . 9 يناير, 2023. - إبريل, 2023. https://aja.me/0vx9ka.
- **الجزيرة** لأول مرة منذ سنوات.. الحكومة الإسرائيلية تصادق على إقامة مستوطنة جديدة في "غلاف غزة". شبكة الجزيرة . 5 فبراير, 2023. - أبريل, 2023. - https://aja.me/9ijxwc.
- **الجزيرة** وسط انتقادات دولية.. خطة استيطانية جديدة تفصل القدس عن بيت لحم. شبكة الجزيرة. 23 مارس , 2023. - أبريل, 2023. https://aja.me/0wpd3t
- **المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية** ملف خاص- حكومة نتنياهو السادسة: يمينية استيطانية دينية متطرفة. 29 ديسمبر, 2022. - فبراير, 2023. - /https://www.madarcenter.orgتقارير/تقارير-خاصة/10645-ملف-خاص-حكومة-نتنياهو-السادسة-يمينية-استيطانية-دينية-متطرفة
- **المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية** بتسلئيل سموتريتش: قراءة في البروفايل السياسي الحزبي . 29 ديسمبر, 2022. - مارس, 2023. https://utm.guru/ufLB4
- **المكتب الإعلامي الفلسطيني في أوروبا** التعديلات القانونية وخطة سموتريتش للسيطرة على الضفة: التهجير أو القتل. 28 فبراير, 2023. - مارس, 2023. https://utm.guru/ufLB5
- **إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية** توافقات يمينية: ما الذي تكشف عنه تشكيلة حكومة "نتنياهو" الجديدة؟ . 2 يناير, 2023. - فبراير, 2023. - https://www.interregional.com/app/uploads/2023/01/1672681556_449_7568185_133.pdf.
- **بلال ضاهر** الاحتلال صادق على بناء 7287 وحدة سكنية استيطانية باليومين الماضيين . 24 فبراير, 2023. - أبريل, 2023. https://short.arab48.com/short/QkvY
- **جريدة الأيام** "الكابينيت" الإسرائيلي يصادق على شرعنة 9 بؤر استيطانية وبناء آلاف الوحدات ودعم خطة بن غفير. 13 فبراير, 2023. - أبريل, 2023. - https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=15d18eccy366055116Y15d18ecc.
- **رغدة عتمة** تغير حاسم في "الإدارة المدنية" يحبط التطلعات الفلسطينية لإقامة الدولة. اندبندنت عربية . 27 فبراير, 2023. - مارس, 2023. https://www.independentarabia.com/node/425966
- **زين خليل** "بن غفير" يوجّه بمنح 10 آلاف رخصة سلاح للإسرائيليين شهريًا. الأناضول . 7 فبراير, 2023. - أبريل, 2023. http://v.aa.com.tr/2810698
- **عاطف دغلس** 165 ألف قطعة في قبضة "اليد الخلفية" لجيش الاحتلال.. ماذا يعني قرار تسليح المستوطنين؟ شبكة الجزيرة . 31 يناير, 2023. - أبريل, 2023. https://aja.me/93t62k

- **عبد الرؤوف أرناؤوط** وزير إسرائيلي: سنزيل جميع القيود عن البناء الاستيطاني. الأناضول. 14 فبراير, 2023. - أبريل, 2023. http://v.aa.com.tr/2819444

- **عوض مسحل** مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية. - توسعة "الإدارة المدنية" الإسرائيلية... استهداف السلطة الفلسطينية في إطار اقتصادي، 2019. - مارس, 2023. - https://utm.guru/ufLB9

- **فريق التحرير** الكنيست الإسرائيلي يقر تعديل قانون الانفصال - ماذا يترتب على ذلك؟ ألترا فلسطين. 21 مارس, 2023. - أبريل, 2023. https://utm.guru/ufLCa

- **مايكل شوفال** من هم الإسرائيليون الذين يطالبون بالمزيد من السلاح؟ عربي NEWS. 29 مارس, 2023. - أبريل, 2023. - https://www.bbc.com/arabic/65100479.

- **محمد هلسة** دعوات تسريع تسليح المجتمع الإسرائيلي: نار في اتجاهين. الميادين. 2 فبراير, 2023. - أبريل, 2023. - https://mdn.tv/71SV

- **محمود مجادلة** الحكومة الإسرائيلية بصدد المصادقة على بناء 7,032 وحدة استيطانية بالضفة. عرب 48. 14 فبراير, 2023. - أبريل, 2023. https://short.arab48.com/short/y3bU

- **مهند مصطفى** الانطلاق نحو الضَّم: أبعاد الخلاف على الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية. مركز الإمارات للسياسات. 8 فبراير, 2023. - مارس, 2023. - https://epc.ae/ar/details/featured/abaad-alsirae-ala-al-iidara-almadania-al-iisrayiylia-fi-aldiffa-algharbia#_edn2.

- **وحدة الدراسات السياسية** تداعيات تشكيل الحكومة الأكثر تطرفًا في تاريخ إسرائيل. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 9 يناير, 2023. - فبراير, 2023. - https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/likely-repercussions-of-the-most-extreme-government-in-israeli-history.pdf.

- **وليد حباس** "مجلس المستوطنات" ينتخب رئيسًا جديدًا.. الهدف مليون مستوطن في الضفة الغربية خلال 10-15 عامًا. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. 12 سبتمبر, 2022. - أبريل, 2023. https://utm.guru/ufLCc

- **وليد حباس** ما هي الإدارة المدنية؟ وكيف من المتوقع أن يفكّكها بتسلئيل سموتريتش؟ المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. 13 فبراير, 2023. - مارس, 2023. - https://utm.guru/ufLCe

- **PAUL SABATIER** The Advocacy Coalition Framework :Westview Press.2007 ،

- **TZVI JOFFRE** What is Orit Struck's Settlement and National Missions Ministry? – explainer. The Jerusalem Post - .March, 2023 - .https://www.jpost.com/israel-news/politics-and-diplomacy/article-732064.